

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون



الجلسة ٨٦٢٨

الاثنين ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فيرشينين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسوريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد أوغاريلي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر واسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيتلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغونو
	فرنسا	السيد دو ريفير
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد روسكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1929624 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي مصر وجمهورية إيران الإسلامية والأردن والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باليابا عن المجلس، أرحب بمعالي السيد غلام حسين دهقاني، نائب وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية في جمهورية إيران الإسلامية، ومعالي السيد سيدات أونال، نائب وزير الخارجية في تركيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة السيد غاير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (تكلم بالإنكليزية): بعد شهر، في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعترم دعوة ١٥٠ من الرجال والنساء السوريين لإطلاق لجنة دستورية ذات مصداقية، متوازنة وشاملة للجميع، بقيادة وملكة سورية وبتيسير من الأمم المتحدة في جنيف. وأعتقد أن هذا الحدث ينبغي أن يحيي الأمل في قلوب أبناء الشعب السوري الذين طالت معاناتهم. ويأتي بعد اتفاق حكومة الجمهورية العربية السورية وهيئة التفاوض السورية على صفقة متكاملة للمرشحين للجنة والاختصاصات والعناصر الأساسية لللائحة الداخلية لتوجيه عملها.

ويجب أن نتوقف لبرهة لنقيم أهمية هذا الاتفاق. والواقع أنه أول اتفاق سياسي ملموس بين الحكومة والمعارضة على الشروع في تنفيذ أحد الجوانب الرئيسية للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وتحديد جدول زمني وعملية وضع دستور جديد. وهو يعني قبولاً واضحاً للطرف الآخر باعتباره محاوراً. ويلزم مرشحي الطرفين بالجلوس معاً في إطار الحوار والتفاوض المباشر، مع فسخ المجال في نفس الوقت لمشاركة المجتمع المدني على الطاولة. كما أنه وعد مشترك للشعب السوري بغية محاولة الاتفاق، تحت رعاية الأمم المتحدة، على وضع ترتيبات دستورية جديدة في سورية - عقد اجتماعي جديد للمساعدة في إصلاح بلد ممزق. ويمكن لهذا الاتفاق أن يمهّد السبيل لعملية سياسية أوسع نطاقاً تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري.

واغتنام هذه الفرصة لن يكون سهلاً. فسورية لا تزال تواجه أزمة خطيرة، إذ يستمر العنف والإرهاب، ووجود خمسة جيوش دولية على أراضيها، والمعاناة والتجاوزات الرهيبة، ومجتمع شديد الانقسام، وشعور باليأس لدى أبنائها شعبها داخل البلد وخارجه. والثقة والأمان منعدمان تقريباً. وستكون اللجنة الدستورية مجدية حقاً إن أصبحت خطوة على الطريق الصعب للخروج من هذا النزاع وبناء سورية الجديدة، وإن اقترن إطلاقها وعملها بخطوات أخرى لبناء الثقة والأمان فيما بين السوريين وبين سورية والمجتمع الدولي.

وقد أعلن الأمين العام رسمياً عن الاتفاق في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وأود أن أضف صوتي إلى صوت الأمين العام في الترحيب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة والمعارضة. وعلى نحو خاص أشكر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية السوري المعلم، وزعيم هيئة التفاوض السورية الحريري على مشاركتها معي في حوار مستمر للمساعدة على تحقيق ذلك.

وعلى غرار الأمين العام، أعرب عن امتناني للطائفة الواسعة من النساء والرجال السوريين - بمن في ذلك ممثلو

ذلك في سياق التجارب الدستورية السورية الأخرى وأن تقوم بتعديل الدستور الحالي أو صياغة دستور جديد.

والإصلاح الدستوري الذي تعتمد عليه اللجنة الدستورية يجب أن يحظى بموافقة الشعب وأن يُجسد في النظام القانوني الوطني بوسائل يتعين الاتفاق عليها. وللجنة هيكل واضح ومتوازنة، وأعتقد أنه عملي. وسيكون هناك رئيسان مشاركان متساويان من الحكومة والمعارضة سيعملان بالتوافق وسيمارسان الصلاحيات الضرورية لضمان سلاسة عمل اللجنة. وهناك هيئة مصغرة تتألف من ٤٥ عضواً - ١٥ مرشحا من الحكومة، و ١٥ مرشحا من المعارضة و ١٥ مرشحا من المجتمع المدني - لإعداد وصياغة المقترحات. وهناك هيئة موسعة تتألف من ١٥٠ عضواً - ٥٠ مرشحا من الحكومة و ٥٠ مرشحا من المعارضة و ٥٠ مرشحا من المجتمع المدني - لمناقشة وإقرار المقترحات.

إن الاتفاق لا يعزز توافق الآراء داخل اللجنة حيثما كان ذلك ممكناً فحسب، ولكنه يحدد عتبة عملية اتخاذ القرارات بنسبة ٧٥ في المائة. ويتعين أن تكون جميع المكونات الرئيسية متوفرة كي يتم المضي قدماً بالاقترحات. ولا يمكن لمجموعة أن تملّي النتائج، والحوافز موجودة للوصول إلى أرضية مشتركة وعبرو برزخ الانقسام. واتفق الطرفان على العمل بسرعة لتحقيق النتائج على نحو مستمر، وإحراز التقدم المتواصل وأعراباً عن الالتزام بذلك، دون تدخل أجنبي أو مواعيد نهائية من الخارج، وكذلك بدون شروط مسبقة أو الإصرار على الاتفاق بشأن نقطة ما قبل أن تبدأ المناقشات بشأن نقطة أخرى.

ورحب الطرفان في الاتفاق بالدور التيسيري الذي تضطلع به الأمم المتحدة وأوردا ذلك فيه، بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة وتقديم التقارير إلى المجلس عن التقدم المحرز. وقد أبلغني الطرفان أن لديهما الثقة في الأمم المتحدة، وأنهما يرغبان في العمل معنا بطريقة مستمرة وبناءة. وسنبذل كل ما في وسعنا للارتقاء إلى مستوى توقعاتهما.

المجلس الاستشاري للمرأة والمشاركون في غرفة دعم المجتمع المدني والسوريون من جميع أنحاء البلد - الذين أسهموا بنصائحهم وأفكارهم. وأضّم صوتي إلى صوت الأمين العام في الإعراب عن تقديري الخاص لحكومات روسيا وتركيا وإيران على دعمهم في إبرام الاتفاق. وأود أيضاً أن أضّم صوتي إلى الأمين العام في الإعراب عن شكري للدعم الذي قدمه أعضاء المجلس، بمن فيهم جميع الأعضاء الخمسة الدائمين، وتقديري للمجموعة الصغيرة على ما قدمته من دعم.

وقد أحال الأمين العام إلى مجلس الأمن من خلالكم، سيدي الرئيس، الاختصاصات والعناصر الأساسية المتفق عليها لللائحة الداخلية للجنة الدستورية؛ وبإمكان جميع الأعضاء الاطلاع عليها الآن في الوثيقة S/2019/775. ويستند الاتفاق على المبادئ الأساسية التي يجب أن تشكل أساساً لأي عملية وأي تسوية. وتشمل هذه المبادئ الأساسية احترام ميثاق الأمم المتحدة؛ وقرارات مجلس الأمن؛ وسيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية؛ وطابع العملية المتمثل في تولى السوريين لقيادتها وزمامها. وتشمل هذه المبادئ أيضاً هدف الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة المتوخاة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، استناداً إلى دستور جديد. كما تقرر بضرورة توسيع نطاق العملية السياسية من أجل تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وللجنة الدستورية ولاية واضحة. وتقوم، في سياق مسار جنيف الميسر من طرف الأمم المتحدة، بإعداد وصياغة إصلاح دستوري يُطرح للموافقة الشعبية، كإسهام في التسوية السياسية في سورية وفي تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويجسد الإصلاح الدستوري، من بين أمور أخرى، في دستور البلد وممارساته الدستورية نصاً وروحاً للمبادئ الاثني عشر الحية السورية - السورية الأساسية التي انبثقت عن عملية جنيف وأقرت في سوتشي. وللجنة الدستورية أن تراجع دستور عام ٢٠١٢ بما في

إن المئات، إن لم نقل الآلاف من الخبراء والناشطين السوريين، رجالا ونساء، ومن جميع الجوانب، قاموا بعمل ممتاز على مر سنين هذا النزاع، وطرحوا الأفكار والمقترحات كأساس لتحقيق السلام الدائم. وقد ساعدوا، لدى قيامهم بذلك، على تهيئة حيز عام لإجراء المناقشات الديمقراطية والمدنية. وقد دعم هذه العملية ويسرناها بنشاط. ولا يمكن استيعابهم جميعا في اللجنة، لكنني على ثقة بأنهم سيظلون يُسمعون أصواتهم، وأنا واثق أيضا من أن أعضاء اللجنة يتفهمون مسؤولياتهم تجاه جميع السوريين والتزامهم بالاستماع للآخرين والأخذ بأفكارهم. وسأواصل التشاور على نطاق واسع ووثيق مع المجتمع المدني السوري، بما في ذلك من خلال غرفة دعم المجتمع المدني، ومع المجلس الاستشاري للمرأة السورية، ومع جميع مكونات المجتمع السوري، بما في ذلك في شمال شرق البلد.

وأود، قبل كل شيء، أن أشدد على ما يلي: الدستور المقبل هو ملك للشعب السوري وحده ووحد فحسب. إن هذا الجهد يتعلق بتلبية تطلعات الشعب السوري. وستحمي الأمم المتحدة بحرص طابع العملية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها. وسيقوم السوريون، وليس الغرباء، بصياغة الدستور، ولا بد أن يوافق عليه الشعب السوري. وسنكون هناك لتيسير العملية على نحو يكفل استمرار مصداقيتها وتوازنها وشمولها للجميع، وتقديم المساعدة عند الحاجة.

وأود أن أؤكد لمجلس الأمن وجميع أبناء الشعب السوري أنني أدرك تماما أن من الواضح أنه لا يمكن للجنة الدستورية حلّ النزاع وحدها. ويجب أن ننظر بإنصاف إلى الوقائع ونعالج النزاع والأزمة بصورة أشمل، تماشيا بالطبع مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ولا تزال الأزمة الإنسانية قائمة في العديد من المناطق السورية، وفي إدلب على وجه الخصوص. وإدلب أهدأ اليوم مما كانت عليه في الشهر الماضي، غير أن العنف مستمر، وهناك تهديد ماثل على الدوام بأن تغرق إدلب أو أجزاء أخرى من

وستعلن الأمم المتحدة عن أسماء الأعضاء الـ ١٥٠ حالما يؤكد جميع المرشحين مشاركتهم رسميا، ولكن اسمحو لي أن أقول بضع كلمات بشأنهم. بالإضافة إلى مرشحي الحكومة والمعارضة، فإن الثلث الأوسط يتألف من ٥٠ جهة فاعلة في المجتمع المدني. إنهم من مختلف الخلفيات الدينية والعرقية والجغرافية، وذوو مجموعة من الميول السياسية، وبينهم خبراء مرموقون. وبعضهم يعيشون في سورية؛ وآخرون يقيمون خارج البلد. وكان تيسير الاتفاق على هذه القائمة الأمر الأكثر تعقيدا في إطار العملية. وتمثلت أولويتنا الأساسية في ضمان ما يكفي من المصداقية والتوازن وشمول الجميع على نحو يقي الجميع مشاركا في العملية. والنتيجة هي، بطبيعة الحال، التوصل إلى حل توفيقي عن طريق التفاوض، وشأن ذلك شأن جميع الحلول التوفيقية، ما من أحد يكون راضيا تماما.

ونحن فخورون بأن ما يقرب من نصف قائمة المجتمع المدني هم من النساء، وأن النساء يمثلن حوالي ٣٠ في المائة العدد الإجمالي البالغ ١٥٠ شخصا. وتحتاج أي عملية سلام مستدامة، وتملك مقومات البقاء، إلى مشاركة النساء من جميع الأطياف السياسية، لأنهن يمثلن أكثر من نصف سكان البلد، ولأنهن قمن طوال فترة النزاع بدور أكثر أهمية في مجتمعاتهن المحلية. وقد عملنا بجد لتأمين ضمانات - وهنا أقتبس من الاتفاق

- ب -

”عدم خضوع أعضاء اللجنة الدستورية، وأقاربهم والمنظمات السياسية أو منظمات المجتمع المدني أو الكيانات التي ينتمون إليها، للتهديد أو المضايقات ضد الأشخاص أو القيام بأية أعمال ضد الممتلكات، بسبب يرتبط مباشرة بعملهم في اللجنة الدستورية، وكذلك التزام بمعالجة وحل أية وقائع أو شواغل في حالة وقوعها (المرفق، الفقرة ١٩، S/2019/775).“

وتم تقديم هذه الضمانات رسميا ويجب احترامها.

النسيج الاجتماعي وآفاق إرساء سيادة القانون ونشر ثقافة احترام حقوق الإنسان. ولا بد لهذا أيضا أن يبعث على قلقنا. ولهذا السبب، نتطلع إلى الاجتماع الأول للجنة، وأحث جميع أصحاب المصلحة - الأطراف السورية ومن يسانداهم - التفكير على نحو أشمل للجميع وعلى نطاق أوسع، واضعين نصب أعينهم الهدف النهائي المتمثل في بلد يعيش في سلام. وأناشد اغتنام فرصة الزخم الذي تولده اللجنة واتخاذ تدابير ملموسة لبناء الثقة.

واللغة مسألة مهمة أيضا. ويحدوني الأمل في أن تجد الأطراف السورية والمجتمع الدولي الكلمات المناسبة للإعراب بوضوح عن حسن نواياهم - تجاه بعضهم البعض وتجاه الشعب السوري - وفتح صفحة جديدة وإيجاد حقائق جديدة وأفضل على أرض الواقع.

وآمل أن تتمكن الأطراف السورية والأطراف الدولية أيضا من اتخاذ خطوات إيجابية تدريجية وهامة في نهاية المطاف. فنحن بحاجة إلى بيئة آمنة هادئة ومحيدة يشعر فيها السوريون بأن بوسع العملية السياسية أن تعيد إليهم بلدهم وتلي تطلعاتهم.

ويتطلب ذلك الحوار والتعاون الدولي الحقيقيين في دعم عملية جنيف. وينبغي أن تكون جميع الخطوات الملموسة المتخذة متبادلة وأن تساعد على بناء الثقة بين السوريين، وكذلك بين سوريا والمجتمع الدولي. وأعلم أن ذلك لن يكون أمرا سهلا ولكن لدي شعور بأن هناك فهما صادقا بين شركائي الرئيسيين لضرورة ذلك. وسوف أواصل العمل لأجل تحقيق تلك الغاية.

وفي نهاية المطاف يجب تمكين الشعب السوري من المشاركة في انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وتحقق فيها المشاركة لجميع السوريين بمن فيهم المغتربون. ويتطلب إجراء انتخابات وفقا لأعلى المعايير الدولية وقتا طويلا للتحضير لها. ولذلك بدأت التفكير سلفا في

سورية في براثن نزاع شامل. وفي الوقت نفسه، فإن الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، لا تزال تَنَقِّلُ ملحقة الضرر بجميع المجتمعات المحلية السورية. وإيجاد حل لا يعرض المدنيين للخطر هو أمر أساسي - حل لـ "هيئة تحرير الشام وغيرها من الجماعات المتطرفة في إدلب"، ولتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذي يعاود الظهور في أماكن أخرى. ولا تزال تتكرر المواجهات العنيفة بين الأطراف الفاعلة الدولية، داخل سورية وعبر حدودها الدولية. ولا يزال يلوح في الأفق خطر وقوع مواجهة إقليمية أوسع نطاقا. إذ لا يجري احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله.

ومن الضروري تماما اتخاذ خطوات للتخفيف من التصعيد وصولا إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد لأنه يجب وقف العنف والقتل، ولأنه لا يوجد حل عسكري، ولأن القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يخبرنا بذلك. إن التوصل إلى وقف إطلاق النار - مع فهم دولي مشتركة لكيفية مكافحة الإرهاب على نحو يحمي المدنيين ويدعم القانون الدولي - هو أمر حيوي في حد ذاته وسيساعد على تحريك العملية السياسية.

ولا يزال عشرات الآلاف من المحتجزين أو المختطفين أو المفقودين وأسراهم يعانون من آلام وتحديات يومية لا توصف. وأناشد اتخاذ إجراء بشأن المحتجزين والمختطفين والمفقودين، ولا سيما إطلاق سراح النساء والأطفال. وسيكون هذا الإجراء خطوة حيوية. والآن هو الوقت المناسب. فقد حان الوقت لاتخاذ إجراء بشأن هذه المسألة.

ولا يزال الملايين مشردين داخل سورية وخارجها، والكثيرون غارقون في اليأس والخوف. وسيلزم اتخاذ خطوات مجدية من أجل تهيئة بيئة ملائمة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا ليعودوا عودة آمنة وطوعية وكرامة. ولا يزال الملايين يعيشون في فقر ويواجهون نقصا في السلع الأساسية على نطاق واسع، والاقتصاد عجلته مهترئة. وتكثر الفوضى والتجزؤ، مما يضعف

الشخصية على مدى الـ ٢١ شهرا الماضية للمساعدة في تشكيل اللجنة الدستورية.

وأود أيضا أن أشكر شركاءنا في المجموعة المصغرة - الأردن، ألمانيا، فرنسا، مصر، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية - فضلا عن تركيا وروسيا على مساعدتهم لنا في اتخاذ تلك الخطوة المشجعة. ونعرب عن امتناننا الخاص أيضا لقيادة هيئة المفاوضات السورية وأعضائها لتعاونهم على الرغم من الهجمات الوحشية التي يواجهها مؤيديهم.

وفي الخميس الماضي كررت المجموعة المصغرة المعنية بسورية تأكيد دعمها للجهود المكثفة التي يبذلها المبعوث الخاص لتنفيذ جميع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ونهيب بالأمم المتحدة أن تعقد اللجنة، ونجدد إيماننا بأنه لا وجود لأي حل عسكري للنزاع. وأكرر القول: لا وجود لأي حل عسكري للنزاع.

ويعتبر تشكيل اللجنة خطوة أولى تاريخية ولملموسة نحو العملية السياسية لحل الأزمة السورية. ولكن كنا صادقين، فنحن ندرك أن هناك عملا شاقا في انتظار أطراف النزاع وقادة المجتمع المدني الذين سيكلفون بصياغة دستور سوري جديد وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن الضروري أن يدعم المجلس الجهود التي يبذلونها بقوة فضلا عن دعم جهود المبعوث الخاص لعقد الاجتماع الأول للجنة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وعندما يجتمع أعضاء اللجنة يجب تمكينهم من العمل بأمان ودون تخويف أو تغيير نتائج عملهم.

وعلاوة على ذلك، فإن من الأهمية بمكان أن تشارك جميع الأطراف بما في ذلك المعارضة والنظام وقادة المجتمع المدني بحسن نية في الأيام المقبلة لضمان الأخذ بالتطلعات المشروعة لجميع السوريين.

الكيفية التي يمكن أن تخطط بها الأمم المتحدة لتلك المهمة من خلال الحوار مع الأطراف السورية بطبيعة الحال.

وأود أن أختتم بأن أتقدم بطلب بسيط إلى المجلس. وأعرب عن تقديري العميق للحوار الممتاز الذي أجرته مع أعضاء المجلس. وسأكون بحاجة إلى دعمهم في ذلك العمل الصعب الذي ينتظرنا. وأناشد المجلس أن يوحد صفوفه خلف الجهود المعززة للأمم المتحدة بالتعاون مع الأطراف بهدف دفع عملية جنيف السياسية قدما.

وأعتقد أن هذه اللحظة تتيح فرصة للمجلس لإعلان تأييده للعملية المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وسيكون الطريق إلى الأمام طويلا وصعبا. ولكن إذا اتحد المجلس واستمر في ذلك دعما لعملية الانتقال السياسي بقيادة سورية ستسعى الأمم المتحدة إلى تيسيرها، فيمكننا أن نشرع في إحداث تغيير حقيقي للشعب السوري وللمنطقة، فضلا عن السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب بإعلان الأمين العام عن توصل هيئة التفاوض السورية والنظام السوري إلى اتفاق على تشكيل لجنة لصياغة دستور يتسم بالمصداقية والتوازن والشمول. ويجب أن يعبر الدستور عن تطلعات جميع السوريين داخل البلد وخارجه على السواء.

ولن يتسنى تحقيق السلام الدائم بسهولة أو على عجل. فهو يتطلب الالتزام والعمل الفعال وبذل الجهود المستمرة لفترة من الزمن. وبالتالي أقول للمبعوث الخاص بيدرسن، أن الولايات المتحدة تود أن تتقدم إليه بالشكر على التزامه وجهوده

ولا يمكن للمجلس أن يصدّق رواية الأحداث التي يفضلها البعض، والقائلة بأن عملنا قد انتهى تقريباً هناك. وستواصل الولايات المتحدة من جانبها الجهر بحقيقة الفظائع التي ارتكبتها ذلك النظام، وكذلك ما يجب القيام به لتصحيح الأخطاء المرتكبة بحق الشعب السوري.

وأود أن أختتم بياني اليوم بتشاطُر قصة موجزة معكم. فقد كان لي في الأسبوع الماضي شرف الاجتماع بأمانة خولاني، المؤسسة المشاركة لحركة عائلات من أجل الحرية وهي امرأة شجاعة للغاية. وشعرت بانزعاج شديد إلى ما قالته لي: فهناك قرابة ١٢٨ ٠٠٠ سوري يواجهون خطر الاحتجاز التعسفي. وتلك ممارسة غير مقبولة. ويجب على نظام الأسد الإفراج عن المحتجزين والسماح بوصول المراقبين الدوليين إلى مراكز الاحتجاز. وعلى الرغم من انزعاجي للشهادة التي أدلت بها أمانة إلا أن روحها قد زادني عزماً وإلهاماً. فهي تدافع بإخلاص ودأب عن كرامة جميع السوريين. وإذ نسعى إلى الاستفادة من هذه الخطوة الأولى نحو تحقيق السلام في سوريا، أأمل أن يتحلى المجلس بهذه الروح نفسها.

السيد العتيبي (الكويت) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس ونرحب بمشاركةكم ورؤاستكم لهذه الجلسة.

بداية، نتقدم بالشكر للمبعوث الخاص، السيد غاير بيدرسن، على إحاطته القيمة حول المسار السياسي السوري. وأغتنم هذه الفرصة لأجود لكم، السيد بيدرسن، دعمه دولة الكويت الكامل لجهودكم الرامية إلى إعادة إحياء العملية السياسية في سوريا. وندعو كافة الأطراف إلى تقديم الدعم والعمل مع المبعوث الخاص لتمكينه من القيام بمهامه تنفيذاً للولاية المناطة به على أكمل وجه.

ونرحب بإعلان الأمين العام للأمم المتحدة عن اتفاق الحكومة السورية وهيئة التفاوض السورية حول اللجنة الدستورية،

وإن كان هناك طرف عاجز عن التصرف بحسن نية دائماً فهو إيران. ولذلك فمن المفارقات أن تجلس تلك الدولة المسؤولة عن الكثير من المذابح المرتكبة في سورية ومعظم النزاعات الحالية في الشرق الأوسط هنا أمام هذا المجلس اليوم لتحاضرنا عن الطريق المؤدي إلى السلام في سوريا. ولئن كانت إيران ترغب حقاً في الإسهام في العملية السياسية بموجب القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) فإن عليها أن تغادر سوريا وأن تسحب الميليشيات والجماعات المنتسبة لها دون إبطاء.

وأود أن أكون واضحاً جداً في النقاط التالية. يجب ألا يجعل نظام الأسد وحلفاؤه إطلاق اللجنة الدستورية ذريعة لتعطيل العملية السياسية والسعي إلى إيجاد حل عسكري للنزاع. ويجب وقف العنف في إدلب فوراً ودون قيد أو شرط. فمن شأن ذلك أن يحمي أرواح المدنيين الأبرياء ويحسن احتمالات التوصل إلى حل سياسي في الميدان.

وقد أشرت في بداية ملاحظاتي إلى أن السلام الدائم يتطلب الالتزام واتخاذ إجراءات فعالة. ولكنه يتطلب أيضاً أن نذكر حقيقة ما حدث وما الذي يحدث حتى الآن في سوريا. ويؤسفني أن أشير إلى أن ذلك أحد جوانب السلام التي لا ييدي النظام ارتياحاً إليها.

ولا تزال التفجيرات تتروّع الأبرياء من النساء والرجال والأطفال في إدلب. وأدت حملة النظام إلى تشريد أكثر من نصف السكان السوريين واضطر آلاف الأمهات والآباء إلى دفن أطفالهم - وهذا مصير ينبغي ألا يعاني منه أي من الآباء والأمهات.

ولا شك أن الاتفاق على تشكيل اللجنة الدستورية يعدّ خطوة مشجعة، ولكن من الواضح أنه لا تزال الكثير جداً من الأحياء المدمرة وتحطم حياة الكثيرين مما لا يسمح لأي من الموجودين هنا في هذه القاعة اليوم أن يتصرف وكأن بالإمكان نسيان تلك الأهوال التي عانى منها الشعب السوري.

المدرجة على قوائم مجلس الأمن ضد المناطق المأهولة بالسكان المدنيين. وفي ذات الوقت، نحدد التذكير بأن علميات مكافحة الإرهاب لا تعفي، بأي شكل من الأشكال، أي طرف في النزاع من الالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الامتثال لمبادئ التمييز والتناسب والاحتراز وحماية المدنيين والأهداف المدنية.

ونحدد تأكيدنا على أنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام وشامل في سورية من دون تحقيق العدالة وضمان عدم الإفلات من العقاب، ومساءلة مرتكبي الجرائم التي ارتكبت خلال الأزمة السورية منذ عام ٢٠١١. ونؤكد دعمنا الكامل لعمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة.

وفي الختام، نعيد التأكيد على أن حل هذا النزاع لن يأتي إلا عبر تسوية سياسية وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، والذي وضع خريطة طريق لعملية انتقالية سياسية تتضمن محطات عدة، ومنها صياغة دستور وعقد انتخابات حرة ونزيهة تجري عملا بهذا الدستور تحت إشراف الأمم المتحدة وتشمل جميع السوريين، بمن فيهم المقيم في الخارج.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر المبعوث الخاص للأمن العام على إحاطته المحددة والمفصلة جدا بشأن التقدم المحرز في العملية السياسية ومراحلها المقبلة.

وترحب فرنسا بإعلان الأمين العام فيما يخص اللجنة الدستورية، وهي خطوة إيجابية أولى في إطار العملية السياسية المنصوص عليها في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ويمثل الاتفاق الذي تم التوصل إليه برعاية المبعوث الخاص خطوة أولية وحاسمة إلى الأمام استغرق تبلورها عامين. إننا نؤيد تأييدا تاما الجهود التي بذلها غاير بيدرسن بهدف كفالة إمكان اجتماع اللجنة الدستورية قريبا في جنيف وبهدف تيسير عملها.

والذي من المقرر أن تنطلق أعمالها في جنيف في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر تحت رعاية الأمم المتحدة لتيسير لجنة دستورية متوازنة بقيادة ومليكية سورية (انظر S/2019/775).

ولا بد أن نعرب عن تقديرنا لجهود الجهات الضامنة لاتفاق أستانا التي ساهمت في التوصل إلى هذه المحطة المحورية في العملية السياسية السورية، إضافة إلى دعم المجموعة المصغرة.

ونشيد كذلك بالجهود الدؤوبة التي قام بها المبعوث الخاص، السيد بيدرسن، للتوصل إلى هذا الاتفاق. ونؤيد دعوته لأن يظهر المجلس وحدته بشكل علني، وأن يكون مساندا وداعما لجهوده والخطوات الهامة المتخذة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إننا نأمل أن تكون هذه الخطوة بداية الانطلاق التي طال أمدها للعملية السياسية السورية، وخطوة هامة لتمكين الشعب السوري الشقيق من تحقيق طموحاته المشروعة عبر تسوية سياسية تتوافق عليها جميع مكوناته وتحافظ على وحدة واستقلال وسيادة وسلامة الأراضي السورية، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

ونشدد على أهمية أن تصاحب هذه العملية السياسية تدابير لبناء الثقة. ولعل أبرز تلك التدبير، هو ما ذكره السيد بيدرسن في إحاطته قبل قليل، من ضرورة تحقيق تقدم حقيقي وملحوس في ملف المعتقلين والمفقودين والمساح للمنظمات الدولية المختصة بزيارة المعتقلات والسجون.

نحن قلقون من الأوضاع في محافظة إدلب التي شهدت تصعيدا عسكريا منذ نهاية نيسان/أبريل، وإمكانية انعكاس التطورات في إدلب على العملية السياسية. لقد أدت العمليات العسكرية في شمال غرب سورية إلى نزوح أكثر من نصف مليون شخص ومقتل أكثر من ١٠٠٠ مدني ودمار كبير للمرافق الصحية والتعليمية والمدنية.

ونحدد هنا إدانتنا لاستهداف المدنيين الأبرياء من قبل أي طرف كان وندين كافة الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية

ومن الملح الآن إحراز تقدم بالتوازي بشأن جميع العناصر الواردة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) بغية إيجاد حل سياسي شامل للجميع وفتح آفاق حقيقية للسلام والمصالحة. إن إنشاء اللجنة الدستورية ليس سوى مرحلة واحدة من مراحل تنفيذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي يمثل خريطة طريق للمجتمع الدولي لاقتراح حل سياسي دائم وشامل للجميع من أجل مستقبل جميع السوريين، والقضاء بالتأكيد على الإرهاب وكفالة العودة الآمنة والكرامة للاجئين تحت رعاية الأمم المتحدة.

ولا بد من تنفيذ كل هذه العناصر، وهو ما يعني أنه يجب أيضا اتخاذ تدابير لبناء الثقة من أجل كفالة تهيئة بيئة محايدة وآمنة. ويشمل ذلك إطلاق سراح جميع المحتجزين أو المختطفين وتبادل المعلومات بشأن الأشخاص المفقودين. ويشمل هذا أيضا الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف اللازمة لإجراء انتخابات حرة منتظمة، تحت إشراف الأمم المتحدة، يشارك فيها جميع السوريين، بمن فيهم اللاجئين والمشدودون، فضلا عن أولئك الذين يعيشون خارج البلد. وبهذه الطريقة وحدها سيتمكن السوريون من التحكم في مستقبلهم.

وستواصل فرنسا العمل في هذا الصدد مع شركائها. تلك هي الرسالة التي نقلتها فرنسا وشركاؤها من الفريق المصغر التابع للتحالف العالمي خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر. ونؤكد من جديد دعمنا للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص من أجل التقريب بين الفريق المصغر والدول الضامنة لمسار أستانا في محفل دولي وحيد من أجل دعم العملية السياسية بين الأطراف السورية، تحت رعاية الأمم المتحدة. وتذكر فرنسا بأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة وأنه يجب محاسبة من يرتكبون الفظائع في سورية كل يوم على جرائمهم.

وأخيرا، تؤكد فرنسا مجددا موقفها الثابت بشأن الإعمار وهو نفس موقف الاتحاد الأوروبي: لن نشارك في إعادة الإعمار

ومن الأهمية بمكان أن تكون اللجنة في وضع يمكنها من تقديم مساهمة مفيدة في استعادة أفق سياسي في سورية. وسيكون العمل الحازم والالتزام الثابت من جانب جميع الأطراف حيوي الأهمية لكفالة بدء مفاوضات ذات مصداقية دون تأخير وتمكين اللجنة الدستورية من أداء ولايتها من خلال وضع دستور جديد لسورية، تمشيا مع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن الضروري بصفة خاصة كفالة احترام أمن وسلامة أعضاء اللجنة الدستورية المقبلة احتراما تاما. ولكي تكون هذه العملية مفيدة، من الضروري أيضا للنظام السوري أن يشارك أخيرا بحسن نية. ويجب أن يكون عمل اللجنة نقطة انطلاق لوضع حل سياسي شامل وجامع يسهم فيه جميع السوريين، بمن فيهم النساء.

وتتطلب هذه العملية السياسية، لكي تكون ذات مصداقية، كفالة الأمن في جميع أنحاء الأراضي السورية، على نحو ما أشار المبعوث الخاص. وفي هذا الصدد، تعرب فرنسا عن قلقها العميق فيما يتعلق بالحالة في إدلب حيث يواصل النظام وحلفائه عملية عسكرية عشوائية ضحاياها أساسا من المدنيين. قتل بالفعل أكثر من ١٠٠٠ من المدنيين في هجمات بالقنابل، وستزداد معاناة السكان مع دخول فصل الشتاء من عواقب هذا الهجوم الذي قد يؤدي أيضا إلى تناثر العناصر الإرهابية الموجودة حاليا في المنطقة الشمالية الغربية. يجب أن تتوقف هذه العملية العسكرية التي لا هوادة فيها؛ وندعو إلى التثبيت الفوري للمواقع في إدلب وفي جميع أنحاء سورية، وهو ما سيكون خطوة أولى نحو وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، تمشيا مع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولن يتيح تهيئة الظروف المواتية للمناقشات في إطار اللجنة الدستورية وإزالة العقبات التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية إلا وقف دائم للأعمال العدائية. ويجب أن تكون المعركة ضد داعش وتنظيم القاعدة اللذين ما زالا يشكلان تهديدا لأمننا هي أولويتنا، ولكن يجب ألا تستخدم كذريعة لشن الهجمات العشوائية.

في اللجنة الدستورية، باعتبارها جزءاً أساسياً من المنظومة الوطنية الجديدة القائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المواطنين. ونحث المبعوث الخاص على مواصلة الدعوة إلى تمثيل الإناث بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة في جميع مراحل العملية. إن الطريق إلى المصالحة السياسية والوطنية طويل ومعقد ويجب أن يمر بتعزيز وتمكين المجتمع المدني السوري بأسره، الذي يجب أن تكون مشاركته مبنية على شروط واضحة. ومن المؤكد أن اتفاقاً من هذا القبيل يعتبر إنجازاً هاماً، ولكن من الضروري، في رأينا، تعزيز ثقة الشعب من خلال اتخاذ التدابير العاجلة على أرض الواقع.

أولاً، نؤمن بالأهمية البالغة لكفالة السلامة والحماية لأعضاء اللجنة الدستورية وأسره.

ثانياً، بالنظر إلى الطبيعة الإنسانية وبالتالي المحايدة لمعاملة المحتجزين والمفقودين، فإننا نكرر التأكيد على الحاجة إلى إحراز المزيد من التقدم في هذا المجال. ولذا ندعو الأطراف إلى العمل بحسن نية والإفراج فوراً عن النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلاً عن توفير المعلومات للأسر بشأن أحبائهم المفقودين.

وأخيراً، نكرر التأكيد على ضرورة حماية السكان المدنيين في شمال غربي البلد وتجنب شن الهجمات العشوائية على المناطق المأهولة بالمدنيين وضد البنية التحتية المدنية. ونشير إلى أنه يجب حتى على تدابير مكافحة الإرهاب أن تتقيد بالقانون الدولي الإنساني وتتفادى الخسائر في أرواح المدنيين بأي ثمن. ويجب أن تبذل جميع الجهود لتخفيف وطأة الظروف السيئة التي يعيش جزء كبير من السوريين تحتها واستعادة كرامتهم وضمان حمايتهم وتنميتهم دون مزيد من التأخير.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة، في آخر جلسة مفتوحة تُعقد في أيلول/سبتمبر، لأهنئ السفير نينزيا على نجاح الرئاسة الروسية. وكما هو متوقع، فقد أثبت أن لديه قدرات دبلوماسية كبيرة

ما لم يتم تنفيذ انتقال سياسي شامل وحقيقي وجامع - وليس مجرد بدء التنفيذ - على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وموقفنا بشأن الجزاءات والتطبيع لم يتغير أيضاً، وكذلك تصميمنا على الإسهام في مساعدة سورية على الخروج من الحرب. لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري بحت، ولهذا السبب أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى المضي قدماً بطريقة سريعة وحازمة تجاه التوصل إلى حل سياسي شامل للجميع.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): نشكر السيد بيدرسن على إحاطته، وأود أن أعرب عن امتناننا للحكومة السورية والمعارضة وأعضاء الفريق المصغر المعني بسورية والدول الضامنة لمسار أستانا على إنشاء منتدى للحوار فيما بين الأطراف المعنية، بغية تحقيق تقدم ملموس، للمرة الأولى منذ وقت طويل، في العملية السياسية.

ولقد رحبنا بإعلان الأمين العام قبل أسبوع بشأن تكوين واختصاصات القواعد الأساسية للجنة الدستورية. ونرى أن تلك هي الخطوة الرئيسية الأولى نحو تسوية النزاع في سورية. ويحدونا الأمل في أن يؤدي ذلك إلى تجدد الأمل لدى جميع السوريين.

ونؤكد مجدداً تأييد الجمهورية الدومينيكية في هذه المرحلة الجديدة للجهود الرامية إلى النهوض باللجنة والاختتام المرضي لعملها في نهاية المطاف، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بتيسير من الأمم المتحدة. وندعو الأطراف إلى إظهار أعلى مستويات ممكنة من التوافق والمرونة والاحترام المتبادل، ولكن في المقام الأول إبقاء الشعب السوري في صميم كل قرار تتخذه. وفي نهاية المطاف - وعلينا أن نتذكر هذا دائماً - الشعب السوري هو الذي سيقدر مستقبله.

وندعو إلى مشاركة المرأة في ظروف متساوية وأن تحظى بالاحترام والتقدير والدعم في كل مرحلة من مراحل العملية الدستورية. ولا بدّ لصوت المرأة من أن يدوي الآن أكثر من أي وقت مضى في جميع جوانب العملية السياسية الواسعة، ولا سيما

من خلال الوقف الفوري والدائم للأعمال العدائية، الأمر الذي سيتيح تحسين تدبير شؤون اللاجئين والمشردين داخلياً. وفي هذا الصدد، ترحّب كوت ديفوار بالهدنة من جانب واحد التي أعلنتها كل من الاتحاد الروسي والقوات الحكومية في إدلب في ٣١ آب/أغسطس. ويجدوننا أمل كبير في أن تتخذ أطراف النزاع المزيد من تدابير بناء الثقة، بما في ذلك الإفراج عن السجناء. وبالإضافة إلى ذلك، تحت كوت ديفوار الأطراف المتحاربة على احترام وقف إطلاق النار من أجل السماح، في جملة أمور، بتقديم المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المنكوبين. كما أن بلدي يدعوها إلى احترام قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما بالإحجام عن شن أي هجمات على الهياكل الأساسية الصحية والتعليمية.

وفي الختام، ترحّب كوت ديفوار مرة أخرى بالتزام الأطراف السورية الفاعلة بتشكيل لجنة دستورية تتسم بالمصداقية والتوازن والشمولية، وهي خطوة مشجعة في الاتجاه الصحيح. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للإجراءات والمبادرات التي يتخذها المبعوث الخاص من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ودائمة للأزمة السورية وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد إيسونو ميينغونو (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): ترحب غينيا الاستوائية بعقد هذه الجلسة، وأود أن أعثّم هذه الفرصة لأهنئ السفير نينزيا وكامل فريقه على نجاح الرئاسة الروسية لمجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر. وأود أيضاً أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على المعلومات ذات الصلة التي قدمها إلينا وعلى التزامه المثير للإعجاب بتحقيق السلام الدائم في سورية.

ينبغي النظر إلى جلسة اليوم على أنها تاريخية عقب الإعلان الذي طال انتظاره عن إنشاء اللجنة الدستورية. فبعد ثماني سنوات من النزاع، وعلى الرغم من العديد من العقبات وعدة جولات من المشاورات والمفاوضات الصعبة بين جميع

ينبغي الاحتذاء بها، وقدراً كبيراً من الكفاءة في إدارة أعمال المجلس. وأتقدّم بالشكر إليه وإلى فريقه بالكامل.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يتقدّم وفد بلدي إليكم بترحيب حار، سيدي نائب وزير الخارجية، ويهنئ السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام، على إحاطته الزاخرة بالمعلومات عن آخر التطورات في العملية السياسية في سورية. ويرحب وفد بلدي بجهود الوساطة والمسااعي الحميدة التي يبذلها لكي تلتزم الأطراف السورية التزاماً ثابتاً بالحوار وتقديم التنازلات الضرورية من أجل تهيئة الظروف اللازمة للعودة إلى السلام والاستقرار الدائم في سورية.

ويرى بلدي أن من الضروري تفعيل اللجنة الدستورية ووضعها في صميم العملية السياسية لإنهاء الأزمة، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولذلك نرحّب بإعلان الأمين العام، في ٢٣ أيلول/سبتمبر، عن قرار الحكومة السورية وهيئة التفاوض السورية بتشكيل لجنة دستورية تتسم بالمصداقية والتوازن والشمولية، تتولى الأمم المتحدة مهمة تسييرها. وبناء على ذلك، تدعو كوت ديفوار المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، إلى تقديم دعم قوي من أجل كفالة التزام الأطراف السورية في المستقبل القريب. وبالإضافة إلى ذلك، يشجع وفد بلدي السيد بيدرسن على مواصلة مشاوراته مع الجهات المعنية من أجل كفالة شمول اللجنة الدستورية للجميع، وهو شرط أساسي لمصداقيتها وفعاليتها. ونعرب أيضاً عن أمل كبير في أن يمكن الاجتماع المقرر عقده في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر في جنيف، تحت رعاية الأمم المتحدة، من الإنشاء الفعلي للجنة الدستورية بغية بث زخم جديد في العملية السياسية لحل الأزمة في سورية.

وعلى الرغم من الأهمية الحيوية للجنة الدستورية، فإنها تظل مجرد حلقة في سلسلة المتطلبات التي ستحدد عودة السلام الدائم والاستقرار في سورية. ومن الضروري أن تستفيد الجهود الحالية للتوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري من الهدوء الذي تحقق

يوجد حل عسكري للحرب أو بديل للحل السياسي. ومن ثم، يتحتم أن نواصل إحراز تقدم صوب إيجاد حل سياسي، وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وأود الخروج على البروتوكول لبرهة. نقول باللغة الإسبانية إن "الامتنان إمارة على نبل الروح". ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإعراب عن امتناني للمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين على ما يقومون به من عمل، حيث أن اليوم هو اليوم الدولي للترجمة. فمن دونهم، سيكون عملنا أصعب بكثير، حسبما أعتقد.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): تنضم المملكة المتحدة إلى الآخرين في الترحيب بإعلان الأمين العام في الأسبوع الماضي عن التوصل أخيراً إلى اتفاق بشأن إنشاء اللجنة الدستورية. وكما قال السيد بيدرسن، فإن اللجنة ستجتمع في جنيف في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. كما نعرب عن امتناننا له على استعراض طرائق عمل اللجنة الدستورية والشكل العام لها، وهو ما نرحب به أيضاً. وهذا التقدم هو شهادة حقيقية على العمل الشاق الذي اضطلع به السيد بيدرسن خلال الأشهر التسعة الماضية، وبطبيعة الحال، سلفه، السيد ستافان دي ميستورا.

في الأسبوع الماضي، استضافت المملكة المتحدة اجتماعاً وزارياً للمجموعة المصغرة المعنية بسورية، رحب خلاله جميع الأعضاء بذلك الاتفاق. ولكننا أشرنا أيضاً إلى أن هذه ليست سوى الخطوة الأولى نحو التوصل إلى التسوية السياسية الشاملة للجميع التي تفسح حاحة سورية إليها والتي يجب أن تشمل في نهاية المطاف ترتيبات انتقالية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. وكما قال الأمين العام نفسه

"إن هذا يمكن ويجب أن يكون بداية المسار السياسي للخروج من المأساة نحو إيجاد حل يتماشى مع

الجهات الفاعلة الرئيسية في العملية السياسية السورية، لا شك في أن إنشاء اللجنة الدستورية خبر سار يعيد الأمل إلى الشعب السوري كافة. وترحب حكومة غينيا الاستوائية بإنشاء لجنة دستورية تتسم بالمصداقية والحياد والشمولية، الأمر الذي ينبغي أن يهيئ السبيل في نهاية المطاف لإنهاء الأزمة السورية وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وتمشياً مع بيان المجموعة المصغرة المعنية بسورية. ويجب أن ندرك أن هذه الخطوة الإيجابية تتطلب تفانياً جاداً والتزاماً ثابتاً بتحقيق نتائج إيجابية وملموسة. ونتطلع بشوق إلى الاجتماع الأول للجنة، المقرر عقده في جنيف في أقرب وقت ممكن، حتى يتسنى للأطراف أن تبدأ مناقشة جوهر ولاية اللجنة وكذلك جميع الأبعاد الأخرى للعملية السياسية السورية.

وفي هذا السيناريو الجديد، الذي تحقق بالدعم الدبلوماسي من الضامنين لعملية أستانا، أي الاتحاد الروسي وتركيا وإيران، يجب أن ندرك أن إنشاء اللجنة وعملها يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب مع التدابير الملموسة لبناء الثقة التي تيسر إحراز التقدم في العملية السياسية. ويجب علينا أيضاً كفالة أن تتم الموافقة على طرائق عمل اللجنة ليتسنى لأعضائها العمل بصورة مستقلة وعدم الخضوع لضغوط خارجية.

وفي الوقت نفسه، نسلم بأنه من غير المقبول تقسيم سورية إلى مناطق نفوذ، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى زيادة التوترات، لا سيما في إدلب. ويثير وجود خمسة جيوش مختلفة في سورية قلق حكومة غينيا الاستوائية لأن ذلك، وكما أكد المبعوث الخاص للتو، لا يشكل تهديداً واضحاً لسيادة سورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية فحسب، بل يزيد أيضاً من خطر تصاعد النزاع بصورة خطيرة وامتداده إلى المنطقة وخارجها.

وأود أن أؤكد مجدداً دعم حكومة بلدي الكامل للمبعوث الخاص في مساعيه الرامية إلى الانتهاء بنجاح من هذه العملية، الأمر الذي يتطلب حتماً إيجاد حل دبلوماسي متفق عليه للمسألة السورية، وليس استخدام القوة بصورة متعسفة. فلا

الحالة المتردية في إدلب، وهي مسألة هيمنت عن حق تماما على عمل مجلس الأمن خلال الشهور القليلة الماضية. لقد قُتل أكثر من ١٠٠٠ من المدنيين، بمن فيهم ٥٠٠ امرأة وطفل. واضطر ٦٧٦٠٠٠ شخص لترك ديارهم منذ بداية أيار/مايو. إن إدلب هي صورة مصغرة للنزاع السوري. فالنظام السوري يستهدف المدنيين من خلال القصف الجوي العشوائي واحتجاز المعارضين السياسيين تعسفا وتعذيبهم والقصف المتعمد للمدنيين الذين يلتمسون المأوى في المدارس والمستشفيات. ولا يمكننا أن نسمح بالإفلات من العقاب على هذه الجرائم أو أي جرائم مرتكبة في سياق النزاع السوري. ومن ثم، فإن السماح لسكان إدلب وللناس في جميع أنحاء سورية بأن يعيشوا متحررين من الخوف أمر في غاية الأهمية.

وفي هذا الصدد، نرحب باتفاق وقف إطلاق النار المبرم مؤخرا في إدلب، وهو الاتفاق الذي صمد إلى حد كبير منذ ٣١ آب/أغسطس. غير أننا نلاحظ هشاشة الاتفاق، لا سيما بالنظر إلى استمرار ورود تقارير عن قيام النظام بأعمال قصف. ونشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء استخدام روسيا والصين لحق النقض ضد مشروع القرار S/2019/756 خلال آخر جلسة للمجلس بشأن القضايا الإنسانية (انظر S/PV.8623). ومن الناحية الأخلاقية، يتوجب الآن على البلدين وعلى دمشق كفالة استمرار وقف إطلاق النار في إدلب والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. وعندما يتكلم ممثل سورية بعد قليل، ربما يطلع المجتمعين في هذه القاعة على ما تقوم به دمشق لضمان استمرار وقف إطلاق النار وحماية المدنيين في الميدان.

وحيث أن زميلنا، ممثل تركيا، حاضر اليوم، تود المملكة المتحدة أن تؤكد مرة أخرى ترحيبها بالجهود التركية الجارية بغية إنهاء العنف في إدلب والعمل على حماية وقف إطلاق النار.

لقد قدمت المملكة المتحدة حتى الآن أكثر من ثلاثة بلايين دولار استجابة للأزمة في سورية، وهو ما يمثل أكبر

القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ويلبي التطلعات المشروعة لجميع السوريين“.

ولكي ننجح، فإن الأمر يتطلب المشاركة الجدية والالتزام من جانب جميع المشاركين. وندعو النظام، على وجه الخصوص، إلى إبداء التزام حقيقي خلال الاجتماع الأول وما بعده.

غير أن المشاكل في سورية لم تنجم عن عيوب موجودة في الدستور الحالي، ولكن نتيجة طريقة تنفيذ ذلك الدستور والسياسات القمعية للنظام. وهذه خطوة أولى حاسمة، ولكن الأمر ما زال يتطلب معالجة الجذور الأعمق لهذا النزاع. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فإنه لا يمكن إحراز تقدم في العملية السياسية بشكل منعزل. وما من أحد هنا غافل عن هذا الأمر. ونتفق تماما مع الأمين العام على أن إطلاق اللجنة الدستورية وعملها يجب أن يقرنا باتخاذ إجراءات ملموسة لبناء الثقة. ولذلك، فمن المهم للغاية المضي قدما في تنفيذ جميع عناصر القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) جنبا إلى جنب. وندعم السيد بيدرسن في الدفع قدما بهذه الجهود ونطلب من جميع الأطراف، ولا سيما النظام، التعاون الكامل في تدابير بناء الثقة التي يدعو إليها السيد بيدرسن، لا سيما فيما يتعلق بزيادة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والإفراج عن المعتقلين وتقديم المعلومات التي تشتد الحاجة إليها عن المفقودين.

ومن المهم للغاية أيضا أن تمثل اللجنة الدستورية أصوات وآراء الشعب السوري، المعرب عنها بحرية. وقد قام السيد بيدرسن بعمل هائل لضمان التوازن. ونرحب على وجه الخصوص بالمشاركة القوية للمجتمع المدني والمرأة، ولكن ثمة أهمية بالغة أيضا لأن يُسمح لأعضاء اللجنة بالوفاء بواجباتهم من دون خوف ولا تهريب، لأنفسهم أو أفراد أسرهم، إذا أُريد لهذه العملية أن تكون حقا حرة ومشروعة وذات مصداقية.

تركز جلسة الإحاطة اليوم عن حق على العملية السياسية، ولكن لا يفوتنا، كما قال السيد بيدرسن وغيره، الإشارة إلى

الصين بهذه التطورات، وتقدر المشاركة البناءة للأطراف السورية في التحضير للجنة الدستورية وتثني على الجهود الدبلوماسية للأمم المتحدة وضماني أستانا، أي روسيا وتركيا وإيران.

خلال الجزء الرفيع المستوى من الجمعية العامة كانت القضية السورية أحد مواضع التركيز الدائمة لزعماء العالم وممثلي الدول. وقد أكد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية، السيد وليد المعلم، في بيانه في المناقشة العامة على ضرورة أن تحافظ اللجنة الدستورية على استقلالها في عملها وأن تخلو من التدخل الأجنبي (انظر A/74/PV.11). يجب احترام سيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها احتراماً كاملاً. ويجب على جميع الأطراف الانتباه إلى شواغل سورية وتهئية الظروف المواتية للتسوية السياسية للقضية السورية.

أولاً، يجب على الأطراف الاستفادة من النتائج التي تم تحقيقها مواصلة دفع العملية السياسية السورية إلى الأمام. التسوية السياسية هي السبيل الوحيد للخروج من القضية السورية. ينبغي لأطراف القضية اغتنام الفرصة المواتية الحالية للمضي قدماً في عمل اللجنة الدستورية. وتتوقع من أعضاء اللجنة أن يراعوا مصالح الشعب السوري حتى يتوصلوا إلى توافق في الآراء في وقت مبكر. الحكومة السورية مدعوة لتعزيز التواصل والتنسيق مع الأمم المتحدة. ولتحقيق ذلك، يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، تقديم الدعم والقيام بالمزيد لمساعدة الأطراف السورية على تضيق هوة خلافاتها وبناء توافق في الآراء.

ثانياً، يجب توفير ضمانات أمنية لضمان عملية سياسية مستدامة. الإرهاب المتفشي هو مشكلة أمنية كامنة وكبيرة للعملية السياسية. وما لم يتم تناولها بشكل سليم فستؤثر سلباً على التسوية السياسية للقضية السورية وعلى مستقبل البلد. تتابع الصين عن كثب الاتجاهات ذات الصلة فيما يتعلق بالقوات الإرهابية في إدلب التي تمس مسألة تسوية قضية المقاتلين

استجابة لنا على الإطلاق لأزمة إنسانية واحدة. وسواصل بذل كل ما في وسعنا لدعم من هم في حاجة إلى المساعدة. وبعد أن فقد أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ سوري أرواحهم وفيما لا يزال قرابة ١٢ مليون شخص في حاجة ماسة إلى الدعم الإنساني، ننتظر بفارغ الصبر التوصل إلى تسوية سياسية. ولذلك، فإن المملكة المتحدة تضم صوتها إلى الآخرين في هذا الصباح في الترحيب بالإحاطة التي قدمها السيد بيدرسن عن خطط وآفاق اللجنة الدستورية. ونؤيد الجهود التي يبذلها، ونتمنى له كل النجاح في عمله المستمر. ونناشد أعضاء مجلس الأمن المجتمعين هنا كافة والجميع في سورية والجميع في كل أنحاء المنطقة دعم عمله.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، نود أن نهنئ الاتحاد الروسي على رئاسته الناجحة خلال شهر أيلول/سبتمبر، ونعرب عن امتناننا على النتائج الرائعة المحرزة في هذا الشهر. ونشيد بالوفد الروسي على ما أنجزه من عمل كبير.

وأود أن أشكر السيد بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطته. فمنذ بداية ولايته، تواصل المبعوث الخاص بيدرسن مع العديد من أصحاب المصلحة من خلال مساعيه الحميدة ما أسفر عن تحقيق نتائج إيجابية في المهام الموكلة إليه.

الصين تعرب عن تقديرها.

لقد تم في الآونة الأخيرة إحراز تقدم مهم في القضية السورية، وذلك مع حدوث اختراق على المسار السياسي. ففي ٢٣ أيلول/سبتمبر أعلن الأمين العام غوتيريش أن الأطراف السورية توصلت إلى اتفاق بشأن تشكيل اللجنة الدستورية. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر أرسل الأمين العام رسالة إلى رئيس المجلس يحيل فيها اختصاصات اللجنة الدستورية ونظامها الداخلي الأساسي (S/2019/775، المرفق). نلاحظ أيضاً أن المبعوث الخاص قال إن اللجنة الدستورية ستجتمع في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. هذه الإنجازات لها أهمية كبيرة للعملية السياسية في سورية. ترحب

الله، سيكون بالفعل فاتحة لطريق سياسي جاد نحو حل مستدام ودائم للأزمة الحالية في سورية، وفقاً لبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522)، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

تشيد إندونيسيا بالعمل الشاق الذي قام به المبعوث الخاص بيدرسن وفريقه في تسهيل العملية وبالاخراط مع مختلف الأطراف المعنية. وكما ذكرنا عدة مرات، يؤيد وفد بلادي بقوة ولايات المبعوث الخاص وهو مستعد لتقديم المساعدة. ويود وفد بلادي التأكيد على ثلاث نقاط بشأن سبل المضي قدماً.

أولاً، نشجع الانطلاق الفوري للجنة وبدء مشاوراتها الأولى في الموعد المحدد، وذلك في إطار الأمم المتحدة في جنيف، من أجل الحفاظ على الزخم الإيجابي قائماً. ولتحقيق ذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل بذل قصارى جهده لدعم عمل المبعوث الخاص بيدرسن. ثمة حاجة ملحة إلى التزام قوي وحقيقي من جميع الأطراف بضمان نجاح اللجنة ومساعدتها على ذلك، وهو التزام يقوم على أساس احترام سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. يجب احترام تلك المبادئ وينبغي عدم اعتبارها أمراً مسلماً به.

ثانياً، للمضي قدماً نحتاج إلى التأكد من أننا وافقنا جميعاً على العمل بأسلوب تعاوني في مواجهة التحديات المستقبلية. تقدر إندونيسيا جميع الجهود التي بذلتها مختلف الأطراف في محاولة إيجاد حل سلمي للصراع، وفي هذا الصدد تدعو جميع الأطراف المعنية إلى العمل معاً. سنكون قادرين على إيجاد حلول والتوصل إلى حل وسط إذا تحدثنا مع بعضنا البعض بدلاً من التحدث عن بعضنا البعض. مرة أخرى، الحوار هو المفتاح.

ثالثاً، يعتقد وفد بلادي أن العملية السياسية ووقف إطلاق النار ينبغي أن يمضيا قدماً وبالتوازي على وجه السرعة. التمسك باتفاق وقف إطلاق النار أمر حاسم، ليس لمنع المزيد من الكوارث الإنسانية فحسب بل ولدعم المبادرة السياسية أيضاً.

الإرهابيين الأجانب وعائلاتهم في سوريا. ينبغي للمجتمع الدولي، بموجب القانون الدولي وعلى أساس قرارات المجلس ذات الصلة، أن يواصل جهوده الجماعية لمكافحة الإرهاب.

ثالثاً، يجب اتباع نهج متكامل في التعامل مع جميع جوانب القضية الإنسانية السورية. يجب على المجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية للشعب السوري ودعم إعادة إعمار البلاد بعد الحرب. يجب عدم استخدام القضية الإنسانية ورقة مساومة لممارسة الضغط السياسي. فمن الضروري معالجة عودة اللاجئين السوريين والمشردين داخلياً بشكل موضوعي ونزيه، مع مراعاة الشواغل المشروعة لجزيرة سورية، وتشجيع عودة اللاجئين السوريين بنشاط. سيكون رفع الجزاءات الاقتصادية ضد سورية خطوة مهمة لتحسين الوضع الإنساني العام للشعب السوري.

وترفض الصين رفضاً قاطعاً التصريحات الباطلة التي أدلى بها ممثل المملكة المتحدة ضد الصين في بيانه. لقد أشارت الصين بوضوح إلى أنها تتخذ قراراتها بناءً على استحقاقات قضية ما. نحن ننطلق من مصالح الشعب السوري عند تقرير كيفية التصويت على مشاريع القرارات. ولا يحق لأي بلد الإدلاء بتصريحات غير مسؤولة في هذا الصدد.

السيد شهاب (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم أنتم وفريقكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الرائعة والناجحة خلال شهر أيلول/سبتمبر. ويود وفد بلادي أيضاً أن يشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ترحب إندونيسيا بإعلان الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر بشأن موافقة الحكومة السورية ولجنة المفاوضات السورية على إنشاء لجنة دستورية موثوقة ومتوازنة وشاملة، والتي ستقوم الأمم المتحدة بتيسيرها في جنيف. يسعدنا ويسرنا هذا التطور الإيجابي والمشجع في العملية السياسية في سورية. إن إطلاق أول اجتماع للجنة الدستورية في جنيف في الشهر المقبل، إن شاء

أهمية ملف المحتجزين بمن فيهم المختطفين والمفقودين في سورية. لقد جلبت ثماني سنوات من الحرب معاناة لا توصف للبلد الذي كان ينعم بالسلام. ولا يزال الآلاف من الأشخاص رهن الاحتجاز التعسفي، حيث يتعرض الكثيرون لأشكال مختلفة من سوء المعاملة بما في ذلك التعذيب والاغتصاب. وفي الوقت نفسه، لا يزال الآلاف في عداد المفقودين مع حرمان أقربائهم من معرفة أي معلومات عن مصيرهم. وندعو إلى إطلاق سراحهم، وخاصة إطلاق سراح الأطفال والنساء وكبار السن. ومن شأن تحقيق تقدم في هذا المجال أن يساعد على رفع مستوى الثقة بين الأطراف وأن يساهم بشكل كبير في الجهود الرامية إلى تحقيق سلام دائم في سورية. وذلك أحد أهم تدابير بناء الثقة بين أطراف النزاع إن لم يكن أهمها.

كما نؤكد على ضرورة كفالة وصول المساعدات الإنسانية والاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني على النحو الذي أكدته المجلس في البيان الرئاسي S/PRST/2019/8، الذي اعتمد في شهر آب/أغسطس بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف. ولن تتمكن من تهيئة المناخ الإيجابي الضروري لنجاح المفاوضات بين الأطراف السورية، إلا من خلال كفالة اتخاذ تلك التدابير.

وفي الختام، أود أن أشير إلى موقف بولندا وكذلك موقف الاتحاد الأوروبي من إعادة الإعمار. وسنكون مستعدين للمساعدة في إعادة إعمار سورية فقط بمجرد بدء المضي قدماً بخطى ثابتة في عملية انتقال سياسي شامل وحقيقي في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وعملية جنيف.

ونحن نؤيد تماماً العودة الآمنة للاجئين السوريين الذين فروا من ديارهم. ونعتقد أن الحل الدائم يجب أن يضمن العودة المستدامة والكرامة والطوعية للسوريين إلى بلدانهم الأصلي وفقاً للقانون الدولي ومبدأ عدم الإعادة القسرية.

وفي هذا السياق تدعم إندونيسيا وقف إطلاق النار في جميع أرجاء سورية وتدعو الأطراف إلى تعزيز جهودها لتنفيذه.

إن دعم المجلس لعملية سياسية تقودها سورية وتيسرها الأمم المتحدة هو أمر ضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى. نحن ندخل مرحلة حاسمة، وهي مرحلة ننتظرها منذ فترة طويلة، ألا وهي إطلاق اللجنة الدستورية. لقد سمعت الكثير من التأييد لذلك، وعلى المجلس أن يعمل في وئام لضمان أن نرى تقدماً في هذا الصدد. الضغط تتم ممارسته. والطريق أمامنا لن يكون سهلاً. لكن الوصول إلى الغاية أمر ممكن بالفعل.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود في البداية أن أشكر المبعوث الخاص، السيد غير بيدرسن، على إحاطته الإعلامية الشاملة والمستنيرة. وأود أن أؤكد له مرة أخرى أنه يحظى بدعمنا الكامل. نتمنى له كل النجاح في عمله.

أود أن أستهل بالترحيب بالإعلان الذي أصدره الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر بشأن الاتفاق على تشكيل اللجنة الدستورية.

أكدت بولندا في العديد من المناسبات أن أي حل مستدام للصراع يتطلب انتقالاً سياسياً حقيقياً، كما هو موضح في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522)، المرفق) اللذين تفاوضت عليهما الأطراف السورية في إطار عملية جنيف التي تقودها الأمم المتحدة. لذلك نتطلع إلى الجلسة الافتتاحية للجنة في أقرب فرصة ممكنة. إنها ستشكل خطوة حاسمة إلى الأمام وهي بالتأكيد خطوة مليئة بالإمكانات.

ولأسف، استمر تصاعد حدة الصراع في إدلب. لذلك من الأهمية بمكان كفالة حدوث تطورات إيجابية ميدانية، لا سيما وقف الأعمال العدائية بالتوازي مع عمل اللجنة الدستورية.

ويتعين على جميع أطراف النزاع الانخراط في اتخاذ تدابير لبناء الثقة. وفي هذا السياق، أود أن أشدد مرة أخرى على

إلى أنهم قادرون على القيام بواجبهم تجاه الشعب السوري بدون ضغط أو تأثير لا داعي لهما من أي جانب.

وبينما نشيد بالاتفاق المتعلق باللجنة الدستورية، لا يمكننا أن ننسى العملية السياسية الأوسع. إن إنشاء اللجنة الدستورية ووضع اللامسات الأخيرة على نظامها الداخلي الأساسي (انظر S/2019/775، المرفق) ليس سوى خطوة واحدة نحو التنفيذ الكامل للعملية السياسية على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

يجب أن يكون عمل اللجنة الدستورية مصحوباً بالمشاركة النشطة لجميع الأطراف في العملية السياسية المستمرة التي ييسرها المبعوث الخاص. وفي ذلك الصدد، وفي إطار الدعوة إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، يدعو وفد بلدي إلى إطلاق سراح المدنيين من مراكز الاحتجاز، ولا سيما النساء والأطفال والمرضى والمسنين. وسيكون ذلك بمثابة إشارة على حسن النية وبناء الثقة بين الأطراف وتعزيز النوايا الحسنة التي ولدها إنشاء اللجنة الدستورية.

وتظل الحالة الإنسانية في أجزاء من سورية مصدر قلق. ولن يتم تحقيق تقدم في تحسين الحالة الإنسانية إلا إذا تم إحراز تقدم في العملية السياسية التي لا يمكن التوصل إلى حل لها إلا من خلال استمرار المفاوضات والحوار فيما بين الأطراف. وفي هذا المنعطف المهم من تاريخ سورية، ندعو جميع الأطراف إلى الالتزام بكفالة تحقيق السلام والاستقرار والازدهار لكامل سورية وشعبها.

في الختام، اسمحوا لي مرة أخرى أن أهني الأطراف على هذه الخطوة الهامة نحو تحقيق السلام والأمن في الأجل الطويل في سورية. ومع ذلك فإننا نعلم جميعاً أن هذه ليست نهاية الرحلة بل بدايتها، وينبغي أن يرافق المجلس الشعب السوري وهو يتفاوض على مسار التوصل إلى سورية يسودها السلام والاستقرار والازدهار وشاملة للجميع.

وبما أنها الجلسة الأخيرة لمجلس الأمن تحت رئاستكم سيدي الرئيس، أود أن أهنيكم وجميع أعضاء البعثة الدائمة للاتحاد الروسي على مهنتكم وعلى الطريقة الناجحة التي أدركتم بها عمل مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر.

السيد ماتيجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكركم سيدي الرئيس على رئاسة جلستنا اليوم وكذلك الاتحاد الروسي، والسيد فاسيلي نينزيا وفريقه على الطريقة الممتازة التي أداروا بها برنامج المجلس لهذا الشهر. وأود أن أشكر السيد غاير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام لسورية على إحاطته للمجلس اليوم.

رحب وفد بلدي ترحيباً حاراً بالتطورات السياسية الأخيرة في سورية، التي أعلن الأمين العام عنها في ٢٣ أيلول/سبتمبر (انظر S/2019/775). وتهنئ جنوب أفريقيا السيد بيدرسن والحكومة والمعارضة السوريتين وجميع أصحاب المصلحة الآخرين على الاتفاق على إنشاء لجنة دستورية موثوقة ومتوازنة وشاملة للجميع. إننا نعلم جميعاً في المجلس أن الرحلة لبلوغ هذه المرحلة لم تكن سهلة، لكن المثابرة والجهود الدؤوبة التي بذلتها جميع الأطراف قد أسفرت عن التوافق والوحدة والالتزام تجاه الشعب السوري بتحقيق السلام الدائم. ونشكر جميع الحكومات والأطراف التي أتاحت تحقيق ذلك.

ويتطلع وفد بلدي إلى عقد الاجتماع الأول للجنة الدستورية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن يتم احترام الالتزام بتمثيل النساء بنسبة ٣٠ في المائة في الهيئة الأكبر المكونة من ١٥٠ عضواً والهيئة الأصغر التي تضم ٤٥ عضواً. وكما قالت جنوب أفريقيا والعديد من الوفود الأخرى من قبل، فإن المشاركة الفعالة للمرأة على جميع مستويات مفاوضات السلام هي أمر ضروري لتحقيق عملية سياسية ناجحة وشاملة في سورية.

ومع إنشاء اللجنة الدستورية، من الضروري أيضاً كفالة سلامة وأمن جميع أعضائها. ويجب أن يطمئن أعضاء اللجنة

وتشارك في جميع العمليات التي ينبغي أن تسفر، في مرحلة ما، عن إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية.

ومرة أخرى، أود أن أردد ما قاله الكثيرون من قبلي. فكما قال غاير، لقد حان وقت العمل. وأعتقد أن من شأن إطلاق سراح النساء والأطفال والمعتقلين وكبار السن من السجون أن يبعث إشارة جيدة جدا ويسهم في هذا العقد الاجتماعي الجديد. وأود كذلك أن أشدد على أن المساءلة عن جميع الجرائم التي ارتكبت في البلد تظل أمرا مهما؛ فلا يمكننا أن نسمح باستمرار الإفلات من العقاب أو انتصاره.

وأود أن أختتم بياني، باقتضاب، بترديد ما قالته زميلتنا الممثلة البريطانية في وقت سابق، بأننا، وهذا يشمل الكويت وبلجيكا وألمانيا، حاولنا جاهدين اعتماد مشروع القرار (S/2019/756) بشأن إدلب، الذي اعتمد هنا (انظر S/PV.8623). وقد كان مشروع قرار بسيط جدا طالب بأن تحترم جميع تدابير مكافحة الإرهاب القانون الدولي الإنساني؛ ولا بد لي من القول أن من المؤسف جدا أن الصين وروسيا قد استخدمتا حق النقض ضده، مع وقوف ١٢ بلدا وقفة قوية وراءه، وأرادت أن تبعث بهذه الرسالة الإنسانية إلى أهالي إدلب.

السيد بيكستين دو بوتسويريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أشكر المبعوث الخاص، السيد غاير بيدرسن، على إحاطته وعلى جهوده الدؤوبة.

يجتمع المجلس اليوم، بعد ثماني سنوات من العنف، ببصيص من الأمل. إنها بارقة أمل ضعيفة، بالتأكيد، ولكنه أمل، مع ذلك. ولا يمكننا أن نبالغ في تقدير أهمية الاتفاق بين الحكومة السورية وهيئة التفاوض السورية على تكوين لجنة دستورية بتيسير من الأمم المتحدة في جنيف.

أولا، هذه هي المرة الأولى، في سياق النزاع السوري، التي تمكنت فيها الأمم المتحدة من تيسير اتفاق مباشر بين الطرفين.

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): يمكنني أن أتوخى الإيجاز لأنه قد قيل الكثير مما كنت أود قوله بالفعل. أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لرئاسة الاتحاد الروسي على شهر العمل هذا. لقد اضطلع بلدكم سيدي الرئيس بعمل جيد للغاية وأنتم دبلوماسيون جيدون للغاية. وسأعود إلى موضوع روسيا بعد قليل.

أود أن أشكر السيد غاير بيدرسن على عمله وجهوده الدؤوبة. وقد حقق إصراره نتائج. وأشكره جزيل الشكر على إحاطته. وأريد فقط أن أكرر جملة واحدة. لقد قال إن اللجنة الدستورية هي وعد للشعب السوري من أجل إبرام عقد اجتماعي جديد ولتحقيق ذلك يجب علينا التغلب على الانقسامات العميقة في صفوف الشعب وبناء الثقة. وآمل أن يحقق العمل الذي في طور البدء الآن ذلك.

وكما قال غيري، فإن هذه هي الخطوة الأولى، والبرهان على جودة الحلوى هو في تذوقها، لذلك علينا البرهنة على أن الدستور يعمل بالفعل. فمن المهم جدا أن تكون جميع الأطراف ملتزمة التزاما تاما بهذه العملية، بما في ذلك النظام السوري بصفة خاصة. والأمر الهام جدا هو أن يتمكن أعضاء اللجنة من ممارسة ولايتهم من دون تهديدات وتخويف، بما في ذلك فيما يتعلق بأسرهم.

وأتفق مع ما قاله جيري لتوه من أنه ينبغي للمجلس أن يواكب هذه العملية. لقد اقترح ممثل الكويت أن نعد بيانا؛ وستدعم ألمانيا أي بيان من قبل المجلس يؤيد عمل اللجنة ويعطي وزنا لما تم إنجازه. وبطبيعة الحال، فإن هذا ليس الشيء الوحيد الذي نحتاج إليه. ويحدونا الأمل في أن يسمح تكوين اللجنة بفتح الباب أمام عملية سياسية أوسع - ولا يعني هنا إلا أن أكرر ما قاله الآخرون، بمن فيهم جيري ومثله بولندا من أنه لا يمكن، في هذه العملية السياسية، تحقيق التوصل إلى حل سياسي في هذا النزاع ما لم تنخرط المرأة السورية بشكل كامل

أعمال العنف. إننا نكرر تأكيد ندائنا من أجل وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد.

وأخيراً، علينا ألا ننسى الآلاف من السوريين الذين ما زالوا يعتقلون ويحتجزون تعسفياً. ونشجع المبعوث الخاص على أن يضاعف جهوده بشأن هذه المسألة الهامة، ونؤيد تماماً ندائه إلى الأطراف إلى أن يتبادلوا السجناء على نطاق واسع. وندعو دمشق، بشكل أخص، إلى أن تأخذ في الاعتبار الأهمية البالغة لهذه المسألة، كإشارة على حسن النية تجاه شعب البلد. فالآلاف من السوريين لا يزالون ينتظرون أخباراً عن ذويهم المعتقلين تعسفياً أو المختفين.

ولا يسعني أن أختتم بياني من دون تهنئة الوفد الروسي على رئاسته للمجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر.

السيد أوغاريلي (بيرو) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أرحب بوجود السيد سيرغي فيرشن، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، وأن أردد ما قالته الوفود الأخرى في تهنئة الرئاسة على الطريقة الناجحة التي قادت بها الأعمال الهامة وجدول أعمال مجلس الأمن. إننا ممتنون كذلك لعقد هذه الإحاطة، ونشكر السيد بيدرسن على عرضه الشامل. ونقدر عمله الدقيق والمكثف دائماً، ونعيد تأكيد التزامنا بمواصلة الإسهام معه بطريقة إيجابية في سبيل الاضطلاع بولايته.

ونود أن نشيد بالتطورات التي ذكرها المبعوث الخاص بشأن التنفيذ المقبل للجنة الدستورية التي سيتمكن الشعب السوري والمجتمع الدولي من الاعتراف بها كجنة شرعية ومتوازنة وشاملة، على النحو المبين في أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

كما نكرر ما ذهب إليه من أكدوا على الدور الذي اضطلعت به، في هذا الصدد، البلدان الضامنة لعملية أستانا، علاوة على المشاركة البناءة للحكومة السورية ومجموعات

وثانياً، هذه هي المرة الأولى منذ فترة طويلة جدا التي يتلقى فيها الشعب السوري أبناء طيبة. لقد أكدنا في مناسبات عديدة أنه لا يمكن تحقيق حل عسكري للأزمة في سورية؛ فالحل سياسي. وهناك إمكانية للجنة الدستورية أن تكون المفتاح الذي سيفتح الباب لجوانب أخرى من العملية السياسية، على النحو الذي نص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

ونشيد بالدور الهام الذي اضطلع به المبعوث الخاص في إنشائها، وندعم دوره المستقبلي في ضمان سير عمل اللجنة. ونعرب كذلك عن تقديرنا للدور الذي اضطلعت به الدول الأعضاء في المجلس وغيرها، ولا سيما البلدان الضامنة لعملية أستانا، على التزامها الدبلوماسي دعماً للمبعوث الخاص.

ولذلك، فإننا متفائلون اليوم، ولكن بحذر. إن بلجيكا ترى في اللجنة وسيلة لتحقيق غاية. فقدرة الأطراف الآن على إجراء مناقشات منظمة بشأن مستقبل بلدها يمثل تقدماً هاماً في حد ذاته. ومع ذلك، فإن التقدم الحقيقي سيكمن في نتائج هذه المحادثات. لقد أضيع قدر كبير من الوقت ومن المهم الآن أن تشرع اللجنة في العمل بسرعة وأن يحرز تقدم ملموس كخطوة أولى نحو التوصل إلى حل سياسي وفقاً للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وتنطوي هذه الفرصة للعمل معاً نحو بناء سورية تلي التطلعات المشروعة لجميع السوريين على التزامات لجميع الأطراف. فيجب على جميع الأطراف أن تواصل مشاركتها بحسن نية، وسيتعين تشجيع ممثلي اللجنة على أن يتكلموا بحرية وعلى أن يؤدوا عملهم في بيئة مواتية خالية من العقبات أو التخويف. وعلى الحكومة السورية التزام خاص بتهيئة بيئة آمنة تتسم بالاستقرار والهدوء في البلد.

ولا بد من وقف أعمال العنف في إدلب. فمن الصعب أن نتصور إجراء محادثات في جنيف في الوقت الذي تستمر فيه

المفقودين، ونقل رفات الموتى. ونرحب بالعمل الجاري في هذا الصدد، في إطار مسار أستانا، ولكننا نلاحظ الحاجة إلى إحراز تقدم أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على أهمية تيسير العودة الطوعية والأمنة والكرامة للملايين من الأشخاص المشردين داخليا واللاجئين في إطار المعايير المعترف بها دوليا، باعتبارها عنصرا أساسيا لتحقيق المصالحة في سورية وبناء السلام المستدام في ذلك البلد.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام بيرو الكامل بسيادة سورية ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وينبغي لأي انفراج أو ترتيبات أخرى أو وجود القوات الأجنبية أن يكون على الدوام ذي طابع مؤقت، ولا ينبغي أن يؤدي إلى تقسيم البلد بحكم الواقع.

الرئيس (تكلم بالروسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد بيدرسن، على إحاطته، وجميع المتكلمين على آرائهم وتقييماتهم.

لقد نظر مجلس الأمن مرارا في مسألة التوصل إلى تسوية سياسية في سورية، ولكن جلسة اليوم متميزة. فللمرة الأولى، نجتمع في وقت حيث يمكننا أن نقول مع الارتياح أنه تمت تهيئة ظروف حقيقية وهي في موضعها الصحيح للمضي قدما على الطريق المؤدي إلى تسوية دائمة وعادلة للأزمة السورية لصالح جميع السوريين دون استثناء. وكما أكد المبعوث الخاص بيدرسن من فوره فقد تم الانتهاء تماما من العمل على تشكيل اللجنة الدستورية. وذلك بلا شك إنجاز كبير للمجتمع الدولي بأسره. واسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن فكرة إنشاء اللجنة الدستورية اعتمدها المشاركون في مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي في عام ٢٠١٨، الذين مثلوا جميع شرائح المجتمع السوري. وتنفق مع السيد بيدرسن على أن إنشاء اللجنة ليس غاية، بل بداية لطريق طويل. وذكر العديدون ذلك اليوم. ويجب على السوريين

المعارضة. ونود أن نسلط الضوء على أن إعداد دستور جديد سيكون ضروريا إذا أردنا إرساء أسس سياسية ومؤسسية جديدة في سورية.

ومع ذلك، يجب علينا أيضا أن نكون حريصين، إذ إن الواقع اليوم يشير إلى أن هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل وضع حد لمعاناة الملايين من السوريين.

ولذلك، نود أن نؤكد على أهمية أن تكون اللجنة فعالة ودؤوبة في الوفاء بولايتها، وأن تؤدي إلى نتائج ملموسة في إطار المواعيد النهائية التي تتماشى مع الشعور بالإلحاح الكامن في خطورة الحالة الإنسانية والتهديد المستمر الذي يشكله الإرهاب في سورية. ويعني هذا أن يبدي الطرفان دلائل حقيقية على التجرد، والمرونة في مواقفهما ذات الصلة وأن يجلسا على طاولة المفاوضات متحلين برغبة متجددة في الدخول في حوار آخر لكن ببناء. وعلاوة على ذلك، نلاحظ الدور المركزي الذي يضطلع به المبعوث الخاص بصفته ميسرا للعملية ومشجعا على التوصل إلى توافق في الآراء من أجل تحقيق هذه الغاية. وفي هذا الصدد، نؤكد أنه ينبغي للمجتمع الدولي تقديم دعم واسع النطاق له.

ونثني على الجهود الرامية إلى جعل اللجنة تمثيلية وشاملة لجميع شرائح المجتمع السوري. ونود التأكيد بشكل خاص على أن النسبة المثوية لتمثيل النساء الأعضاء في اللجنة يقارب نسبة الـ ٣٠ في المائة التي كانت متوخاة في بادئ الأمر. ونشجع جلسات اللجنة وإجراء مختلف المناقشات هناك في سياق من الشفافية لتمكين المجتمع الدولي والمجلس، على وجه الخصوص، من رصد تنفيذ أي اتفاقات ودعمها، والحفز على إيجاد مزيد من الثقة فيما بين جميع الأطراف في عملية السلام.

وإذ نتطلع إلى الاجتماع الأول للجنة، ونحث الطرفين على مواصلة العمل بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز مناخ أفضل للفهم، بما في ذلك الإفراج عن المحتجزين، وتحديد هوية

اتفاق بأنفسهم على معالم التطور المستقبلي لبلدهم. وأود أيضاً أن أشير إلى المبدأ الأساسي لعملهم المستقل، على النحو المنصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وهو تعزيز عملية سياسية سورية بقيادة سورية.

ونرحب بالعزم على عقد الاجتماع الأول للجنة الدستورية في جنيف في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. وأسهمت روسيا، جنباً إلى جنب مع إيران وتركيا، إسهاماً حاسماً في تحديد تكوينها والاتفاق على نظامها الداخلي. وعملت البلدان الضامنة على نحو وثيق مع الطرفين السوريين، وهما الحكومة والمعارضة، ونسقت جهودها بعناية مع الأمين العام غوتيريش، والمبعوث الخاص للأمين العام. وستواصل روسيا دعم الإطلاق الناجح للجنة الدستورية وعملها المستدام بجميع الوسائل الممكنة. وقدم ممثلاً تركيا وإيران أيضاً نفس الضمانات. وفي الوقت نفسه، فإن جميع الأنشطة التي تضطلع بها الدول الضامنة لمسار أستانا ستستند إلى التقيد الصارم بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. وأكد رؤساء البلدان الثلاثة ذلك بقوة في مؤتمر القمة الثلاثية الخامس في أنقرة في ١٦ أيلول/سبتمبر.

وستستمر الممارسة المتمثلة في عقد اجتماعات دولية رفيعة المستوى بشأن سوريا في إطار مسار أستانا. ومن المقرر عقد الاجتماع القادم في عاصمة كازاخستان في المستقبل القريب. ونرى أنه ينبغي لنا جميعاً مراعاة الحرص الشديد في المحافظة على بدء الحوار فيما بين الأطراف السورية في جنيف في نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ولا يساورنا أدنى شك في أن السوريين أنفسهم، الذين يمثلون أحد أقدم بلدان الشرق الأوسط وأكثرها تميزاً، إذ سادته لعدة قرون تقليد من التعايش السلمي بين الجماعات العرقية والدينية، سيتمكنون من التوصل بأنفسهم إلى حلول مقبولة لديهم. كما أنهم يملكون الخبرة الكافية لتحقيق تلك الغاية. ونحن مقتنعون بأن محاولات التدخل في الحوار فيما بين السوريين وفرض الحلول على السوريين التي تتعارض مع

تقاليدهم الثقافية والدينية والوطنية، هي أمرٌ غير مقبول. ومن غير المقبول أيضاً وضع مُهل زمنية اصطناعية أو طلب تنازلات من أحد الطرفين فحسب. هذا هو موقف مسار أستانا، الذي يقف على أهبة الاستعداد لمواصلة تقديم المساعدة البناءة إلى السوريين بالتنسيق مع الأمم المتحدة. وندعو جميع الجهات المهتمة حقاً في إعادة السلام إلى سورية للانضمام بطريقة بناءة إلى الجهود التي نبذلها.

لقد قيل إن من الغريب أنه ينبغي حضور ممثل إيران معنا على الطاولة. ويبدو لي من الغريب جداً أن هذه الكلمات قد سُمعت في هذه القاعة. وبصفة إيران عضو في اللجنة الثلاثية، فقد بذلت الكثير من الجهود من أجل هزيمة الإرهاب في سورية، لكن يصعب عليّ تذكر ما بذله بعض الأعضاء الغربيين في المجموعة الصغيرة من جهود لإطلاق العملية السياسية وهيئة الظروف اللازمة لها. وقد شهدنا الكثير من النقاش ووعظ الآخرين، لكن لم يتحقق سوى القليل. ويحدوني الأمل في أن يتغير ذلك.

قد نكون نتكلم عن سورية اليوم، ولكننا ندرك تماماً أنه إذا تمكنا من المضي قدماً نحو التوصل إلى تسوية سياسية دائمة وقابلة للاستمرار في ذلك البلد - وأكرر استناداً إلى الالتزام بسيادتها وسلامتها الإقليمية - فمن المؤكد أنه سيكون لذلك الأثر الذي تشتد الحاجة إليه على المنطقة بأسرها. وسيستفيد من ذلك السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. وقد حان الوقت للتشجيع على عودة سورية إلى الأسرة العربية، وليس تثبيط ذلك.

بدلاً من خدمة أهداف جغرافية استراتيجية ضيقة. وإنني على قناعة من إمكانية تحقيق المزيد من النتائج لصالح سورية والسوريين إذا عملنا جميعاً معاً على النقيض من عملنا الانفرادي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.
طلب ممثل الصين الإدلاء ببيان آخر.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): لقد أشار ممثل ألمانيا مرة أخرى في بيانه إلى موقف الصين إزاء التصويت على مشروع القرارين المتعلقين بالحالة الإنسانية في سورية (انظر S/PV.8623). وأكدنا خلاله بوضوح أننا لا نقبل مثل تلك الاتهامات. فالصين، على غرار البلدان الأخرى، تتابع عن كثب الحالة الإنسانية في سوريا. وذلك هو بالضبط السبب في تقديم الصين إلى جانب روسيا مشروع قرار بديلاً (S/2019/757) يعالج على نحو شامل الحالة الإنسانية والمتعلقة بالإرهاب في البلد، بما يعكس الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري. وللأسف، لم يعتمد ذلك المشروع.

وكما قلت سابقاً، إذا أردنا حقاً تحسين الحالة الإنسانية للشعب السوري عموماً، فإن إحدى الخطوات الهامة المؤدية إلى ذلك هي رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على سوريا.

وختاماً، أود أن أؤكد مرة أخرى على أن الصين تؤيد الحكومة السورية في مطالبها المعقولة فضلاً عن المساعي الحميدة للأمم المتحدة والمبعوث الخاص. ونؤيد أيضاً الجهود الجارية بذلها للنزوح بالعملية السياسية في سورية بقيادة ومملكة سورية للعملية والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). والصين على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدور بناء في ذلك الصدد.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد أونال (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة روسيا على الإنجاز الناجح لرئاستها. وأشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة إحاطة المجلس اليوم، بمشاركة فيها.

بصفتها هذه. ولكن القضاء على الإرهابيين، بما في ذلك في النقاط الساخنة الرئيسية مثل إدلب، يجب أن يستمر مع توحي الحرص الشديد على حياة المدنيين وأمنهم.

إننا نشعر بخيبة أمل لأنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن معظم المسائل خلال المناقشات التي جرت مؤخراً بشأن الحالة في إدلب. لكن اللوم في هذا الصدد يقع على الذين تعمدوا، تحت ذرائع إنسانية، تقديم مشروع القرار (S/2019/756) الذي خضع للتسييس ولم تكن أمامه أي فرصة لاعتماده. وبطبيعة الحال، لا يسعنا إلا أن نشعر بالقلق إزاء الحالة في شمال شرق سورية، حيث أصبحت الخلايا النائمة التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية أكثر نشاطاً. ونرى أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار والأمن في تلك المناطق في نهاية المطاف إلا إذا أعيدت إلى سيطرة الحكومة الشرعية. ومن غير المقبول أيضاً تعزيز خطوط التقسيم القائمة اليوم في سورية، لسوء الطالع، ولا سيما تحت ذريعة ما يسمى وقف إطلاق النار. وطبيعة الإرهابيين أنه لا يمكن إعلان الهدنة معهم، وينبغي حل المشاكل في سورية من خلال حوار جامع وواسع النطاق.

إن التحول في التسوية السياسية اليوم يهيئ الظروف لاتخاذ خطوات ملموسة لتوفير المساعدة الإنسانية الشاملة في مرحلة إعادة التعمير بعد انتهاء النزاع في سورية. ومن شأن ذلك أن يساعد على تعزيز اقتصاد البلد وتهيئة الظروف المفضية إلى عودة اللاجئين والمشردين داخلياً إلى ديارهم. وذلك هو بالضبط ما كان يتحدث عنه شركاؤنا الغربيون في العام الماضي: الدعوة إلى المساعدة في بدء أعمال اللجنة الدستورية كشرط مسبق أساسي لوقف تجريد التمويل اللازم للانتعاش بعد الحرب. وأرى أن من غير الأخلاقي ربط المبادرات التوفيقية تجاه دمشق بمطالب سياسية متغيرة باستمرار.

وأخيراً، أؤيد الجهود المنسقة والمتسقة التي يبذلها المجتمع الدولي شريطة أن تهدف إلى إحراز التقدم في ملية سلام حقيقية

المجتمع الدولي والأمم المتحدة على بناء مستوى معين من الثقة المتبادلة بين السوريين. وسيرحب المبعوث الخاص بيدرسن بالدعم المستمر الذي تقدمه تركيا في هذا الصدد.

ومن جانبنا ستواصل تركيا جهودها في إطار مسار أستانا للإسهام في تدابير بناء الثقة لدعم مساعي الأمم المتحدة. ونرى أن المشاريع التي ينفذها الفريق العامل المعني بمسار أستانا في الإفراج بالتزامن عن المختطفين والمحتجزين لا تزال متواضعة إلا أنها ممارسات واعدة. وسنواصل دعم أنشطة الفريق العامل.

وما دامت تركيا أحد البلدان الأكثر تضررا من النزاع في سوريا، فهي عازمة على التصدي للتهديدات الناجمة عنه. ويجب ألا يكون هناك وجود للعناصر الإرهابية في سوريا - سواء في إدلب أو في الشمال الشرقي من البلد، وسواء كانت تنظيم داعش أو وحدات حماية الشعب التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي. ويشكل وجود هذه التنظيمات الإرهابية، ناهيك عن تمكينها، تهديدا مباشرا لأمننا الوطني وللسلامة الإقليمية لسوريا ووحدتها السياسية أيضا.

وما برحت تركيا دائما في طليعة الجهود المبذولة للتخفيف من محنة اللاجئين السوريين. وفي حين نستضيف ٣,٦ مليون سوري في بلدنا فإننا لا ندخر جهدا في تيسير تقسيم المساعدة الإنسانية إلى أولئك الذين يعيشون في ظروف صعبة داخل سوريا. ونرى من ناحية أخرى أن الوقت قد حان للتفكير بجدية والشروع في العمل على تهيئة الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية للاجئين السوريين إلى وطنهم. وتلك ممارسة بدأناها أولا مع البلدان المجاورة وبالتنسيق مع أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين.

وأود أن أختتم بياني بأن أؤكد مجددا استمرار تركيا في المشاركة في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي مستدام في سوريا.

ونعرب عن تقديرنا للسفير غاير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا. ولعلنا أقرب الشهود على تفانيه وكفاءته المهنية، أود أن أهنئ السفير بيدرسن وفريقه على جهودهما في إكمال الخطوات النهائية لتشكيل اللجنة الدستورية ونظامها الداخلي.

ويُعدُّ تشكيل اللجنة خطوة أولى هامة. ولم يكن ذلك ممكنا بدون المشاركة البناءة للأطراف السورية في سياق أستانا بالتنسيق مع الأمم المتحدة. وأود في هذا الصدد أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الاتحاد الروسي وإيران على إسهاماتهما في تحقيق هذه النتيجة. وإذ نواصل التشديد على ذلك، فإن من الضروري تحقيق الانسجام في مواقف جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين للمضي بالعملية السياسية والوصول بها إلى نتيجة نهائية.

وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلس الأمن، تقديم الدعم إلى اللجنة وحثها على تحقيق نتيجة تفضي في نهاية المطاف إلى تمهيد الطريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وتمشيا مع تطلعات الشعب السوري.

وسيكون من الصعب جدا أن تسفر الجولة القادمة من المفاوضات في جنيف عن نتائج إيجابية ما لم تُهيأ بيئة مواتية لها في الميدان. وإدلب خير مثال على ذلك. وما زلنا نواصل الجهود في إطار مسار أستانا من أجل التنفيذ الكامل لمذكرة سوتشي. وبالتالي، فإن من الأهمية بمكان الحفاظ على الوضع القائم في تلك المحافظة. ونسلم بوجود العناصر المتطرفة فضلا عن ضرورة التصدي لهذا التهديد.

ومع ذلك، فإننا لا نوافق على أن استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية هو الطريق الصحيح لتحقيق هذا الهدف. ولا يوجد أي حل عسكري للأزمة. ونحن نؤيد المبدأ القائل بأنه ينبغي أن تكون العملية السياسية بقيادة وملكية السوريين أنفسهم. ويعتمد نجاح هذه العملية إلى حد كبير على قدرة

مساعدة إلى اللجنة، حتى من جانب الأمم المتحدة، يجب ألا يتم إلا بناء على طلب اللجنة نفسها وفقاً للائحتها الداخلية وفي إطار الاحترام الكامل لسيادة سورية واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

وقد أكد مؤتمر القمة المعقود مؤخراً في إطار مسار أستانا تلك المبادئ ورفض جميع المحاولات الرامية إلى خلق واقع جديد في الميدان بذريعة مكافحة الإرهاب، بما في ذلك مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة. كما أعرب ضامنو مسار أستانا عن عزمهم على الوقوف ضد الخطط الانفصالية. وبناء على ذلك، يجب على جميع القوات الأجنبية التي لا تأذن الحكومة السورية بوجودها أن تغادر البلد. والمثال الحي في هذا الصدد هو احتلال قوات الولايات المتحدة، التي تواصل دعم الجماعات الإرهابية وحمايتها تحت ستار مكافحة الإرهاب، لبعض المناطق السورية.

إن من الواضح أن أعمال إسرائيل العدوانية ضد سورية هي انتهاك صارخ لتلك المبادئ وتؤدي إلى زيادة تعقيد الحالة. ويجب على المجتمع الدولي إجبار إسرائيل على وقف عدوانها وانتهاكاتهما. وفي مواجهة هذه الأعمال العدوانية، تملك الحكومة السورية الحق السيادي في أن تقرر كيف ومتى تمارس حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس بصورة منفردة أو جماعية. وفي هذا السياق، تؤكد إيران أيضاً أن احتلال إسرائيل للجولان السوري المحتل أمر غير قانوني وأن اعتراف الولايات المتحدة بضم إسرائيل له لاغ وباطل. وفي حين أننا ندين هذه الأعمال غير المشروعة وغير المسؤولة، نشدد على أن الجولان كان، وسيظل، جزءاً لا يتجزأ من الأراضي السورية.

على الرغم من أن اللجنة الدستورية ينبغي أن تفي بولايتها على وجه السرعة، ينبغي ألا يكون هناك ربط بين عملها وغير ذلك من التدابير الهامة في مكافحة الإرهاب واستعادة سيطرة الحكومة السورية على كامل أراضيها وعودة جميع اللاجئين والنازحين وإعادة إعمار سورية. فهناك عدد كبير من السوريين

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد دهقاني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. وأتقدم بالشكر أيضاً إلى المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، السيد بيدرسن، على إسهاماته وجهوده التي لا تكل.

إن الاتفاق على تشكيل اللجنة الدستورية خطوة إيجابية نحو إنهاء الأزمة السورية من خلال عملية سياسية بقيادة سورية يملك زمامها السوريون وتيسرها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي، وهو ما دعت إليه حكومة بلدي جاهدة منذ البداية. ونرحب بتشكيل اللجنة الذي جاء نتيجة مشاورات وثيقة مستمرة بين ضامني مسار أستانا وشكل علامة واضحة على فعاليته.

وإلى جانب الضامين الآخرين لمسار أستانا، الاتحاد الروسي وتركيا، فإننا عازمون في تصميمنا على المشاركة بنشاط في مساعدة الحكومة السورية على إطلاق اللجنة ودعم عملها، كما أعلن في الاجتماع الوزاري للبلدان الضامنة في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وفي هذا السياق، نؤيد تأييداً تاماً المبدأ المنصوص عليه في اللائحة الداخلية للجنة الدستورية والذي ينص على

”أن تعمل [اللجنة الدستورية، خدمةً لمصالح الشعب السوري وحده] بشكل سريع ومتواصل... بدون تدخل خارجي أو أطر زمنية مفروضة من الخارج.“ (S/2019/775، المرفق، الفقرة ٢١)

ولذلك، وعلى الرغم من أنه ينبغي تقديم كل الدعم إلى اللجنة للقيام بعملها، يجب على الجميع تجنب كل أشكال الضغط الخارجي أو تحديد مواعيد نهائية مصطنعة. وهذا ما نتوقعه اللجنة وما يجب أن يتقيد به الجميع. إن تقديم كل ما يمكن من

كما نعرب عن تقديرنا للروح الإيجابية التي تحلت بها الأطراف السورية لإتمام هذا الإنجاز. ولعل هذا التقدم يدفعنا جميعاً للإسراع بالبناء عليه من خلال خطوات ملموسة تتمثل في الإجراءات التالية:

أولاً، بدء أعمال اللجنة الدستورية في أقرب فرصة ممكنة، والتركيز على القضايا الموضوعية، مع تفادي التعقيدات والخلافات الإجرائية التي لن تؤدي سوى لإطالة أمد معاناة الشعب السوري الشقيق.

ثانياً، العمل بالتوازي ودون إبطاء على التعامل مع باقي سلال التسوية السياسية، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وتجنب توظيف تشكيل اللجنة الدستورية باعتباره بديلاً عن الإجراءات الضرورية الأخرى.

ثالثاً، اتخاذ إجراءات جادة وجماعية في مجال مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة غير المشروعة في كافة ربوع سورية وتفادي الانسياق وراء مزاعم تغيير أسماء التنظيمات الإرهابية لإخفاء هويتها، وكذا اتخاذ إجراءات ضد الأطراف التي تستمر في دعم هذه التنظيمات الإرهابية تمويلاً وتسليحاً وتوفير لها الغطاء السياسي بشكل يرصد الجميع ويتم غض الطرف عنه من جانب البعض.

ولعله من حقنا، بل من واجبنا جميعاً، أن نطرح التساؤل المشروع عمّن أسهم في وصول هؤلاء الآلاف من المقاتلين الأجانب إلى سورية وعمّن قام بتسليحهم وتمويلهم وتوفير الملاذ الآمن لهم في انتهاك صريح للقانون الدولي ولقرارات هذا المجلس ولسيادة سورية وحقوق وأمن وحياة شعبها الشقيق. وأود أن أؤكد أن الخطر يمتد إلى خارج سورية، فآلاف من هؤلاء الإرهابيين يتواجدون الآن في ليبيا.

واتصلاً بهذه المسألة، تطالب مصر باضطلاع مجلس الأمن ولجنته الفرعية المعنية بمكافحة الإرهاب بمسؤولياتهما إزاء الوقف

المحاصرين في مناطق يسيطر عليها الإرهابيون. وحمايتهم من الإرهابيين هي المسؤولية الرئيسية للحكومة السورية. وفي الوقت نفسه، وبينما يجب أن تستمر مكافحة الإرهابيين بلا هوادة، ينبغي بذل كل جهد ممكن لحماية أرواح المدنيين. وبالمثل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يُسهم في العودة العاجلة والطوعية والأمنة لجميع اللاجئين والنازحين وتيسيرها. وينبغي عدم إجبار أي لاجئ أو نازح على العودة أو عدم العودة. والأهم من ذلك أن يعود جميع اللاجئين والنازحين إلى موطنهم الأصلي. فتسييس أو عرقلة عودة اللاجئين والنازحين هو أمر غير مقبول. وعلاوة على ذلك، فدعم إعادة إعمار سورية أمر لا غنى عنه. ولا ينبغي تسييس ذلك الأمر أو ربطه بأي مسألة أخرى.

وسنواصل تعاوننا مع الحكومة السورية لكي نعمل على إنهاء الأزمة السورية. وستسعى إيران إلى تحقيق ذلك الهدف باستضافة مؤتمر القمة المقبل لمسار أستانا.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): أود بداية، سيدي الرئيس، أن أتقدم بالشكر إلى الرئاسة الروسية لمجلس الأمن خلال هذا الشهر الحافل بمتابعة العديد من القضايا الهامة، وأن أعرب عن تقديرنا للسيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، على إحاطته القيمة وجهوده المثمرة.

كما يود وفد بلادي أن يهنئ شعب سورية الشقيق على الإنجاز المتمثل في الاتفاق على تشكيل اللجنة الدستورية السورية، والذي نأمل أن يمثل نقطة فارقة في وقف معاناة الشعب السوري والتوصل لتسوية سياسية يقودها السوريون أنفسهم تحت رعاية من الأمم المتحدة للأزمة السورية التي طال أمدها وتعمّقت مخنتها. ونشمن الجهود الدؤوبة للأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، والدور المتميز الذي يقوم به مبعوثه الخاص، السيد غير بيدرسن، بالتعاون مع الأطراف المعنية للتوصل لهذا الاتفاق الهام.

وعلى ما بذلتموه خلال فترة رئاستكم لمجلس الأمن من جهد للاضطلاع بالمهام المنوطة بمجلسكم الموقر في حفظ السلم والأمن الدوليين.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للسيد غير بيدرسن، مبعوث الأمين العام الخاص إلى سورية، على إحاطته الشاملة. وأود هنا أن أشيد بالجهود الحثيثة التي بذلها، ولا يزال، في سبيل التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية والتي تكلفت مؤخراً بالإعلان عن تشكيل اللجنة الدستورية.

أكدت المملكة الأردنية الهاشمية ومنذ منذ اندلاع الأزمة السورية أن لا حل عسكري للأزمة، وحرصت على العمل مع المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي يجنب سورية وشعبها الدمار والتهجير، ولخاصة التداعيات الإنسانية والحد من معاناة الشعب السوري الشقيق، وأن الأردن مستمر في دعم جميع الجهود للمساعدة على الوصول إلى حل سياسي للأزمة السورية على أساس القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، ومن خلال انخراط المملكة الإيجابي مع المجتمع الدولي سواء من خلال عضويتنا في المجموعة المصغرة حول سورية أو مشاركتنا كمراقب في اجتماعات أستانا.

تؤكد بلادي دعمها لجهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لسورية للتوصل إلى تسوية سياسية على أساس قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). كما نرحب بإعلان الأمم المتحدة عن توصيل كافة الأطراف إلى اتفاق حول تشكيل لجنة دستورية مكلفة بإطلاق هذه العملية السياسية (انظر S/2019/775، المرفق). هذه خطوة إيجابية طال انتظارها، وساهمت بإنجازها جميع الأطراف المعنية، ويجب أن تُوفّر لها كل متطلبات النجاح، الأمر الذي يستدعي تكاتف الجهود للبناء على الاتفاق بسرعة وفعالية للتوصل إلى حل شامل للأزمة، حل يقبله السوريون ويعيد لسورية أمنها واستقرارها ووحدةها ويخلصها من العصابات الإرهابية ويتيح ظروف العودة الطوعية الآمنة الكريمة للاجئين.

الفوري لتدفقات الإرهابيين والمقاتلين الأجانب من سورية إلى ليبيا وعدة مناطق أخرى في أفريقيا، والذين تم رصد نقل الآلاف منهم خلال الشهور الأخيرة، بدعم وتمويل وتأمين من جانب أطراف تمنح هذه العناصر الإرهابية ممراً آمناً للانتقال إلى مناطق أخرى استكمالاً لمهامها التخريبية ومخططها المدمر في منطقة الشرق الأوسط، في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتهديد خطير للسلم والأمن الدوليين.

رابعاً وأخيراً، وقف مساعي بعض الأطراف لإجراء هندسة ديموغرافية لتعديل التركيبة السكانية في شمال سورية بشكل يستهدف توسيع نفوذها الإقليمي، والحرص على التطبيق الدقيق للمعايير الدولية بشأن الطابع الطوعي لعودة اللاجئين بشكل آمن إلى ديارهم الأصلية وليس نقلهم إلى مناطق أخرى بهدف الإخلال بالتركيبة السكانية الأصلية في بعض المناطق السورية.

هذا ويود وفد بلادي أن يسترعي انتباه مجلس الأمن لأهمية العناصر الواردة في البيان المشترك الذي صدر عن الاجتماع الوزاري للمجموعة المصغرة لسورية في ٢٦ أيلول/سبتمبر الجاري، والتي تعكس رؤية متوازنة وموضوعية للخطوات المقبلة نحو التسوية السياسية لتلك الأزمة وإنهاء المأساة الإنسانية المترتبة عليها.

ختاماً، تؤكد مصر مجدداً التزامها الاستمرار دون كلل في دعم كافة الجهود التي تهدف للتوصل لتسوية سياسية متوازنة ومستدامة تكفل إعادة الأمن والاستقرار لسورية الشقيقة والحفاظ الكامل على سيادتها واستقلالها ووحدة وسلامة شعبها وأراضيها.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة بحوث (الأردن): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالشكر الجزيل على عقد هذه الجلسة

بارقة أمل بشأن الوضع في سورية (انظر S/2019/775). ترحب حكومة بلادي بالإعلان عن الوصول إلى اتفاق لتشكيل اللجنة الدستورية وقرب البدء بأعمالها لصياغة دستور سوري يتوافق مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، حيث تعتبر هذه الخطوة محورية نحو المضي قدماً إلى الحل السياسي الذي طال انتظاره، والذي يمكن أن ينهي معاناة الشعب السوري الشقيق ويكفل عودة اللاجئين عودة آمنة طوعية كريمة.

إن هيئة التفاوض السورية، وبشهادة الأطراف كافة، أظهرت تعاوناً مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لسورية، السيد غير بيدرسن، والذي ندعم جهوده ونحييها. وتجاوزاً منها مع متطلبات المرحلة فإنها ستعقد اجتماعاً لمرشحيها للجنة الدستورية ومستشاريها لإعداد الأوراق الدستورية لهذا الغرض، وذلك في الرياض بتاريخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وسوف تعمل المملكة العربية السعودية على تهيئة كل سبل النجاح لهذا الاجتماع وعلى حث الهيئة للتعامل بجدية وموضوعية مع المرحلة المقبلة. هذا الأمر يبين جدية الهيئة وسعيها لتوفير كل أسباب النجاح لأعمال اللجنة.

وتدعو حكومة بلادي السلطات السورية لاغتنام هذه الفرصة والانخراط بجدية وصدق في أول اجتماعات اللجنة الدستورية، الذي سيعقد في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر، وعدم إعاقتها أو عرقلتها. وعليها أن تدرك أن الخطوة الأولى في سبيل الحل السياسي تتطلب الانخراط بشكل جدي في العملية السياسية واتخاذ خطوات ملموسة في هذا الشأن. فصوت العقل يجب أن يسود حتى يتم إخراج سورية من أزمتها التي طال أمدها منذ ثماني سنين، واستغلها أعداء الشعب السوري وأعداء الأمة العربية من أجل تنفيذ أجندات خارجية تهدف لإغراق المنطقة في الدمار كجزء من سياسات هدامة طائفية يسعى القائمون عليها إلى التوسع في المنطقة وإبقائها مشتعلة خدمة لهذه الأجندات.

وإن تحقيق كل ذلك يتطلب أيضاً بذل جهود أكبر لتوفير الموارد اللازمة لتثبيت الاستقرار في مختلف أنحاء سورية.

تستضيف بلادي مليوناً و ٣٠٠ ألف شقيق سوري. وبالرغم من تجاوز المملكة طاقتها الاستيعابية إلا أنها تقوم بكل ما تستطيع لتلبية احتياجات اللاجئين ومساعدتهم رغم الضغوط الهائلة التي يفرضها عبء اللجوء على اقتصادنا الوطني. ودعونا نؤكد هنا من جديد أن أزمة اللاجئين هي مسؤولية دولية، وهي بالتالي تتطلب حلاً جماعياً. إن المساعدات الدولية لم تواكب حتى الآن جميع الاحتياجات للاجئين والمجتمعات المضيفة، ولا بد من جهد منسق لدعمها. وإن المملكة الأردنية الهاشمية إذ تشجع على العودة الطوعية للاجئين السوريين إلى وطنهم لتؤكد ضرورة تكاتف جهود جميع الأطراف لتحقيق ذلك من خلال إيجاد البيئة المناسبة التي تسمح بعودة طوعية وكريمة وآمنة لهؤلاء الأشقاء السوريين.

إني لعلّي تمام الثقة من أنكم في مجلس الأمن تقدرون ما هو موكول إليكم من عظيم المسؤولية وجسيم الأعباء تجاه الأشقاء في سورية، وما يعقده عليكم هذا البلد من آمال لتعود الطمأنينة إلى النفوس وتستقر الأوضاع ويتحقق السلام وليستأنف الشعب السوري حياته الطبيعية، الأمر الذي يتطلب أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده لتحقيق ما هو في مصلحة الشعب السوري الشقيق.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطيت الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، أود في البداية أن أهنيكم على إدارتكم الحكيمة لأعمال مجلس الأمن في هذا الشهر.

نجتمع اليوم في ظل تحديات عصيبة تحيط بمنطقة الشرق الأوسط. ولكن ما تم الإعلان عنه مطلع الأسبوع المنصرم يبعث

الميثاق وفي مقدمتها مبادئ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

لقد نجحت الحكومة السورية بالتنسيق الوثيق مع الأصدقاء في روسيا وإيران وبالتعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام السيد غاير بيدرسن في التوصل إلى إنجاز تشكيل اللجنة الدستورية التي أعلن عنها معالي الأمين العام للأمم المتحدة، وفي الاتفاق على مرجعيات وأسس عملها بملكية وقيادة سوريين بعيداً عن أي تدخل خارجي كما كرر للتو في افتتاحية هذه الجلسة السيد بيدرسن نفسه. إن هذا النجاح في تشكيل اللجنة الدستورية هو نجاح وطني سوري بامتياز تجاوز كل المعوقات التي وضعتها حكومات الدول المعادية لسورية لإطالة أمد الأزمة وعرقلة الحل السياسي.

إن تصميم سورية على تشكيل لجنة مناقشة الدستور بمثابة حثيثة من قبل السيد رئيس الجمهورية هو الأمر الذي أسهم في تحقيق هذا الإنجاز الوطني الهام للشعب السوري. أقول هذا الكلام لأننا نعرف جميعاً ماذا يقول المثل المشهور: أن النصر له العديد من الآباء أما الهزيمة فهي يتيمة.

وحيث أن الدستور هو التشريع الأسمى الذي يعبر عن تطلعات كل شعب من شعوب العالم ويحدد رؤاه وخياراته الوطنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فإن الملكية الوطنية للدستور هي حجر زاويته وجوهر بنيانه. إن السوريون وحدهم من يملك الحق الحصري في مناقشة دستورهم الوطني واعتماده بإرادتهم الحرة بدون أي تدخل خارجي أو شروط مسبقة أو ممارسات ابتزاز تسعى إلى تحقيقها الأطراف والحكومات التي راهنت على زعزعة أمن سورية واستقرارها وتدمير ونهب مقدراتها وانتهاك سيادتها والمساس باستقلال قرارها الوطني عبر الاستثمار في الإرهاب بكل أشكاله السياسية والعسكرية والاقتصادية.

إن سورية قديمة قدم التاريخ نفسه فقبر جدنا المشترك هابيل موجود في ضواحي دمشق، وأوغاريت السورية قدمت

ينبغي أن ندرك أن الميليشيات الطائفية الإرهابية المدعومة من إيران التي تغلغلت في الأراضي السورية كان لها دور أساسي في الدمار الذي حل بسورية، ولذلك فإن أي حل للمسألة السورية يستوجب إخراج هذه الميليشيات من الأراضي السورية، وعلى إيران أن تعي أن سورية دولة عربية ومكانها الطبيعي هو بين أشقائها العرب وأن تدخل إيران السافر في سورية خير دليل على أن هذا النظام الإرهابي قد حولها من دولة طبيعية تحترم المواثيق والقوانين الدولية وحسن الجوار إلى دولة مارقة تعيث في الأرض فساداً بغض النظر عن المعاناة التي تتكبدتها شعوب المنطقة جراء ذلك.

وترفض حكومة بلدي وتدين قتل المدنيين وتشريدتهم واستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وتدعو إلى محاسبة مرتكبي هذه الجرائم غير الإنسانية. إن الجرائم المرتكبة في إدلب يجب أن تتوقف فوراً وبلا شروط، كما تدعم المملكة العربية السعودية الشعب السوري وبكل السبل النزيهة من أجل إعادة سورية إلى الطريق الصحيح وتخفيف شعبها المزيد من الدمار والمعاناة، وضمان عودة اللاجئين الآمنة وفقاً للمعايير الدولية والأمنية. وتدعو المجتمع الدولي إلى الوحدة في دعم جهود الأمم المتحدة والمبعوث الأممي للوصول إلى الحل السياسي المنشود وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ (٢٠١٥) مع الاحترام الكامل لسيادة الأراضي السورية ووحدتها الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أجدد لكم باسم بلدي الجمهورية العربية السورية التعبير عن اعتزازنا بالرئاسة الروسية لمجلس الأمن لهذا الشهر ونحن مؤمنون بأن تزامن الإعلان عن إنجاز تشكيل اللجنة الدستورية مع رئاستكم للمجلس يؤكد مجدداً دور بلدكم الهام في السعي إلى إرساء السلم والأمن الدوليين وإعلاء مبادئ القانون الدولي وأحكام

إننا في سورية حريصون كل الحرص على تحقيق تقدم في المسار السياسي بناء على أسس سليمة تحقق تطلعات الشعب السوري، وسيتمثل دور المبعوث الخاص إلى سورية في تيسير عمل اللجنة وتقريب وجهات النظر بين الأعضاء من خلال بذل مساعيه عند الحاجة وقد كرر على مسامعكم هذا الكلام في بيانه الافتتاحي.

وبناء على ما سبق نعيد التأكيد على استعدادنا للعمل النشط مع الدول الصديقة ومع المبعوث الخاص لإطلاق عمل هذه اللجنة ونحن بانتظار الزيارة التي سيقوم بها إلى دمشق بعد أيام للتحضير المشترك مع الدولة السورية لعقد الاجتماع الأول للجنة الدستورية ولتنسيق الخطوات الكفيلة بخروج اللجنة بمخرجات جادة تلي تطلعات الشعب السوري.

في الوقت الذي تؤكد فيه حكومة بلادي استعدادها للانخراط الإيجابي في أعمال هذه اللجنة، فإنها تستند في مقارباتها للواقعية والمسؤولية وتدرك أن مسار العملية السياسية لن يكون معبدا بالورود. إن ذاكرة هذا المجلس تردد صدى ما كنا، نحن وغيرنا من الدول الأعضاء، نحذر منه في هذا المجلس بالذات من إطلاق يد البعض في العبث بأحكام الميثاق ومبادئ القانون الدولي، كما كان عليه الحال بالنسبة لغزو العراق وليبيا. إن أهم ما تحتاجه دولنا هو إخماد لهيب كرة النار التي سعى البعض لدحرجتها في منطقتنا على مدى عقود من الزمن لزعزعة أمنها واستقرارها ونهب مقدراتها وتشريد شعوبها.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإننا نبقي واثقين بقدراتنا الوطنية وبدعم ومساعدة الأصدقاء والحلفاء الذين يريدون الخير والاستقرار لسورية والمنطقة والعالم ويفرضون التدخل الخارجي في شؤونها ويتمسكون بالعملية السياسية بملكية وقيادة سورية حصريا. وإننا نتطلع إلى العمل مع شركاء وطنيين مخلصين يسعون إلى شراكة حقيقية في بناء مستقبل الدولة السورية ويلتزمون بمصلحة الشعب السوري العليا وبسيادة واستقلال

للعالم أول أبجدية في العالم، عام ١٧٠٠ قبل الميلاد، والحقوقى السوري إميلوس بابنيان الذي ولد في حمص في العام ١٤٢ ميلادي والذي ينتصب تمثاله حتى أيامنا هذه في قصر العدل في روما، كان من ضمن الفقهاء السوريين الخمسة الذين صاغت تشريعاتهم القانونية ثمانين في المائة من مدونات جوستينيان في القانون والمهندس أبولودور الدمشقي الذي ولد في دمشق في العام ٦٠ ميلادي هو أعظم المعماريين في التاريخ البشري وهو الذي صمم الجسر العظيم فوق نهر الدانوب، أقول هذا الكلام لكي يعرف الجميع أننا لسنا مبتدئين لا في السياسة ولا في التاريخ ولا في القانون ولا في الاقتصاد.

واصلت حكومة بلدي المشاركة في اجتماعات أستانا باعتبارها إطارا حقق نتائج ملموسة على الأرض كما تعاطت بكل إيجابية مع مخرجات مؤتمر الحوار الوطني السوري في سوتشي والمتمثلة في الاتفاق على إنشاء لجنة لمناقشة الدستور ولقد تبلورت هذه الإيجابية بشكل واضح في الاتفاق مع المبعوث الخاص على مرجعيات وقواعد الإجراءات المتعلقة باللجنة الدستورية حيث اتفقنا على المبادئ الناظمة لعملها وفي مقدمتها عدم المساس بمبدأ الالتزام الكامل والقوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها أرضا وشعبا والملكية والقيادة السورية للعملية السياسية وألا يتم فرض أي شروط أو استنتاجات مسبقة بشأن عمل اللجنة ولا على التوصيات التي يمكن أن تخرج بها.

فهذه اللجنة سيدة أوائها وقرارها وليس لأي دولة ولا لأي طرف آخر ولا سيما ما يسمى بالمجموعة المصغرة أن يتدخل في عمل هذه اللجنة سواء من بابها أو من نافذتها كما اتفقنا أيضا على عدم فرض أي مهل أو جداول زمنية لعمل اللجنة وأن يكون كل تحرك مدروسا وواضحا باعتبار أن الدستور سيحدد مستقبل سورية لأجيال قادمة والسيد غاير بيدرسن المبعوث الخاص لمعالي الأمين العام يدرك هذه الحقائق تماما.

السياسي ومكافحة الإرهاب والوجود الأجنبي اللاشعري وإرساء المزيد من المصالحات الوطنية وإعادة إعمار ما دمره الإرهاب والتحالف الدولي، معتمدة في ذلك على إمكانياتها الذاتية ودعم حلفائها الحقيقيين.

أما ما يريده السوريون من المجلس من أجل دعم وتحقيق حل سياسي جاد ومستدام، فهو دعم جهودنا مع حلفائنا لمكافحة الإرهاب وتخفيف منابع دعمه وتمويله ووضع حد للإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحكومات أخرى على الشعب السوري.

ختاماً، يلفت وفد بلادي عناية كل من دعم تشكيل اللجنة الدستورية إلى أن أعداء مسار التسوية هذا لن يتخلوا عن توظيف أي خيار أو خيال غير علمي لديهم لعرقله أعمالها، وهو ما تحلى، وبمجرد الإعلان عن تشكيل اللجنة، في الترويج لأكاذيب وافتراءات كتلك التي سمعنا عنها قبل يومين والمتعلقة بتآمر الحكومة السورية باستخدام مواد كيميائية كأسلحة ضد مواطنيها. وأؤكد أن من يسعى إلى عرقلة عمل اللجنة الدستورية يتحمل مسؤولية أفعاله وأن التوصل إلى مخرجات جادة للجنة مناقشة الدستور يستلزم توقف حكومات الدول المعروفة عن ممارساتها العدوانية وعن فبركة الاتهامات والأكاذيب وكذلك عن محاولة إقحام نفسها في شؤون سورية الداخلية.

إننا لا نتجنى على أحد، ذلك أنه، وقبل أن يجف حبر رسالة الأمين العام المرسلة إليكم قبل يومين والصادرة في الوثيقة (S/2019/775، المرفق) والمتضمنة لمرجعيات وقواعد إجراءات اللجنة الدستورية، خرج علينا البعض بأفكار ومقترحات جديدة تتعارض مع الاتفاق الذي جرى بين الحكومة السورية والأمين العام، وذلك بهدف التشويش على هذا الإنجاز حتى قبل انطلاق أعمال هذه اللجنة الهامة.

الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها ولا نريد شركاء وهميين يسعون لفرض أجندات مشغليهم أو شروط خارجية تدخلية وتبرير أعمال العدوان والاحتلال والإرهاب تحت أي مسمى كان.

نعم، نقول بكل وضوح إننا نتطلع إلى العمل مع شركاء وطنيين حقيقيين يتصدون لسياسات وممارسات حكومات الدول المعروفة التي تسعى، حتى اليوم، لفرض إرادتها على حساب القرار الوطني السوري عبر دعم الإرهاب والمليشيات الانفصالية المسماة قسد (قوات سورية الديمقراطية) واستغلال منبر مجلس الأمن للإساءة للحكومة السورية وحلفائها، وكذلك عبر الاستمرار في فرض الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب على الشعب السوري والسعي إلى عرقلة عملية إعادة الإعمار ومنع عودة اللاجئين والمهجرين السوريين إلى مدنها وبيوتهم.

وأقول لمن تباكى على المدنيين السوريين هنا وهناك أنه، حتى الآن، ممنوع إدخال أجهزة MRI (التصوير بالرنين المغناطيسي) و CAT scan (الأشعة المقطعية) الطبية. طلبنا من منظمة الصحة العالمية أن ترسل لنا بعض أجهزة MRI و CAT scan، فقالت إنها لا تستطيع لأن هناك من يعارض، من الدول النافذة، في إرسال هذه الأجهزة الطبية. أجهزة طبية ممنوع إدخالها إلى سورية، وهناك من يتباكى على المدنيين في هذا المجلس.

إن نجاح أي مسار سياسي في سورية يتطلب إنهاء وجود القوات الأجنبية الأمريكية والبريطانية والفرنسية والتركية غير الشرعي على الأراضي السورية. وإن إيماننا بضرورة المضي قدماً في العملية السياسية لا يعني بأي حال من الأحوال تخلينا عن حقنا والتزامنا الدستوري بتحرير كل شبر من أراضينا من الإرهاب ومن التواجد العسكري غير الشرعي. وستواصل بلادي العمل بشكل متزامن على عدة مسارات تتمثل في مسار الحل

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل جمهورية إيران الإسلامية الإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة.

السيد سيفي بارغو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): ليس من المستغرب أن يبذل سفير نظام المملكة العربية السعودية القاتل للأطفال قصارى جهده، مرة أخرى، لتحويل انتباه المجلس عن الحقائق على أرض الواقع في سورية والمنطقة من أجل إخفاء جرائمه ضد شعوب المنطقة، ولا سيما الأطفال الأبرياء في اليمن. وبالمثل، تريد المملكة العربية السعودية باقحامها للآخرين، بشكل يائس، تحويل الانتباه عن دعمها للإرهاب في المنطقة وفي العالم.

فالمملكة العربية السعودية هي المصدر الأيديولوجي والمالي واللوجستي الرئيسي لأخطر الجماعات الإرهابية في منطقتنا، ألا وهي، تنظيم القاعدة وتنظيم داعش وجبهة النصرة. ولعل أكبر مثال على هذا هو دعمها لتلك الجماعات الإرهابية في سورية والعراق. وما تفعله يشكل انحرافاً خطيراً عن التعاليم الإسلامية وانتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ضاربة بذلك عرض الحائط بمسؤوليتها الدولية. وبناء على ذلك، يجب أن يخضع السعوديون للمساءلة على كل ما قدموه من دعم للإرهاب وعلى جميع الجرائم الأخرى التي يرتكبونها في المنطقة، من سورية إلى اليمن. ويجب على ذلك النظام الشاذ أن يتوقف عن دعم الإرهابيين وقتل الأطفال الأبرياء وتدمير المساجد والمدارس والمستشفيات في اليمن وفي أماكن أخرى من منطقتنا، بدلاً من الكذب ونشر المعلومات المضللة ووعظ الآخرين.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل جمهورية إيران الإسلامية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة.

السيد سيفي بارغو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في الواقع، وبما أننا نناقش مسألة سورية، لا نعتزم إثارة هذه المسائل في جلسة اليوم، ولكن ممثل المملكة العربية السعودية هو الذي أخذنا في هذا الاتجاه.

ومن سوء الطالع أنه ليس في هذه الجلسة فحسب، ولكن في كل جلسة، يحاول السعوديون تحويل انتباه الناس عن الحقائق في منطقتنا. والواقع أن المملكة العربية السعودية هي المشكلة الرئيسية؛ وهي المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار في منطقتنا. فلننظر إلى المدارس الدينية من آسيا الوسطى إلى ليبيا. مَنْ الذي يدعمها؟ وَمَنْ الذي يقدم المساعدة المالية إلى المدارس الدينية

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل المملكة العربية السعودية الإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): لم أكن أود أن يسحبنا ممثل إيران إلى هذه المهاترات التي سئمنا منها

ولكن السعوديين كانوا العائق؛ بل كانوا العقبة الرئيسية. وهم يقولون دائما أن الأمر لا يعيننا. ونحن نقدم لهم العروض على الدوام، بما في ذلك الآن، خطة سلام هرمز التي اقترحها رئيس دولتنا. ونحن نوجه الدعوة دائما إلى جميع بلدان المنطقة، بما فيها المملكة العربية السعودية، للاجتماع والجلوس معا ومناقشة قضايا المنطقة، ولكن دون جدوى.

لقد اقترح ممثل المملكة العربية السعودية خطة للسلام في المنطقة. وبوسعنا جميعا العمل بشأن تلك الخطة على أمل تحقيق الاستقرار إلى المنطقة. أولا، يجب وقف الدعم للإرهاب. ثانيا، لا بد من وضع حد للحرب في اليمن. وكل ذلك في أيدي المملكة العربية السعودية.

الرئيس (تكلم بالروسية): طلب ممثل المملكة العربية السعودية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وقبل أن أعطي الكلمة، أود أن أذكر الجميع بضرورة الإيجاز قدر الإمكان وعدم الخروج عن الموضوع قيد النظر اليوم وهو البند الرئيسي المدرج في جدول الأعمال.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): سأتوخى الإيجاز، لأنني أشعر بالأسى عندما أجد أن زميلنا، ممثل إيران، يسعى إلى إطالة الحديث في هذا الأمر. وهو يردد أكاذيبه بشكل واضح وعلني. وهو يقول إننا نقول له "إن الأمر لا يعينكم". نعم أن الأمر لا يعينكم يا أيها السيد الممثل. فليس من شغل إيران التدخل في العالم العربي وفي الوطن العربي. إيران تباهي بأنها تحتل العواصم العربية. ليس من شغلكم التدخل في العراق ولا في سورية ولا في البحرين ولا في أي مكان آخر.

وهو يقول إنهم يعتقلون الإرهابيين في كل أسبوع. نعم، هم في كل أسبوع يعتقلون مواطنيهم. ويعذبونهم ويسجنونهم. وهذا معروف عنهم. وهم الذين نشروا الطائفية. وعلاقتنا مع إيران تاريخية وإيجابية، ولكنها لم تسؤ إلا بعد قيام الثورة الإيرانية

التي تدرس التكفيريين وغيرهم من المتطرفين المنتشرين في جميع أنحاء المنطقة والمناطق الأخرى، مزعزين استقرارها تماما؟

ولا أريد أن أخوض في تاريخنا مع المملكة العربية السعودية، ولكن من المعروف جيدا أن عداءها تجاه إيران لا حدود له. فلنفكر في دعمها لصدام - ١٠٠ بليون دولار خلال الحرب لقتل وتشويه حوالي مليون إيراني - أو للإرهاب في أفغانستان وسورية والعراق. مَنْ الذي يزود هؤلاء الإرهابيين بالأسلحة؟

ولا يزال ذلك مستمرا، للأسف. وكلما نعرض خطة للسلام يقولون "إن هذا هو العالم العربي، ولذلك الأمر لا يعينكم". وإذا لم يكن الأمر يعيننا، فلماذا يلغون اللوم علينا دائما وفي كل مكان؟ إنهم يكيلون لنا الاتهامات فيما يتعلق بحقوق الإنسان، في جملة أمور، في حين أن السجل القاتم لحقوق الإنسان لديهم أمر معروف جيدا. فأحد عشر من أصل الخمسة عشر الذين ارتكبوا الجرائم في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، هنا في الولايات المتحدة، هم من مواطني المملكة العربية السعودية.

وهم يحملونا المسؤولية عن الإرهاب. وفي كل أسبوع، نعتقل جماعات من الإرهابيين وهي تحاول التسلل عبر حدودنا من منطقتي الغرب والشرق. وهذه الجماعات مجهزة ومسلحة وممولة من المملكة العربية السعودية. ويمكننا أن نسوق الأدلة على ذلك وقد أخبرناهم بشأنها. وهم يعرفون ذلك حق المعرفة. وينبغي لنظام سجله في مجال حقوق الإنسان قائم للغاية ألا يعط الآخرين. فسلوكه إزاء الأقليات، ولا سيما الشيعة، مروّع. فلنسأل ما الذي حدث في بلدة العوامية الواقعة في شرق المملكة العربية السعودية. إنه ليس بالأمر الطيب إثارة هذه المسائل في هذه القاعة، ولكنها سياستهم. ونحن لا نريد الخوض في هذه المسائل.

وقد اقترحنا خطة للسلام في اليمن، وفي البداية كنا قد اقترحنا خطة للسلام في سورية والعراق وفي أماكن أخرى،

أن نساعد بها جميعا بصورة مشتركة - معا - على إيجاد ترتيبات أمنية من هذا القبيل. وأقترح ألا نهدر تلك الفرصة في مناقشاتنا في المستقبل.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

وقبل أن أرفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر أيلول/سبتمبر، أود أن أعرب باسم الاتحاد الروسي، عن خالص تقديري لأعضاء المجلس والأمانة العامة على كل ما قدموه من دعم لنا لقد كان شهرا حافلا بالعمل. ولئن كنت في وضع قد لا يسمح لي بقول هذا، وكما رأيت أكثر من جانب موسكو، ومثلما أشهد اليوم، فنحن نعلم من خلال أعمال بعثتنا الدائمة برئاسة ممثلنا الدائم، أن هذا الشهر كان حافلا بالعمل الذي اتحدنا فيه للتوصل إلى توافق في الآراء على عدة مسائل هامة ضمن نطاق اختصاصنا. ومن المؤسف أن ذلك لم يتحقق فيها جميعا، على النحو ما ذكر اليوم.

ولم يكن بوسعنا التوصل إلى توافق في الآراء لوحدا دون العمل الشاق والدعم والإسهامات الإيجابية من جميع الوفود وممثلي الأمانة العامة، بمن فيهم موظفو خدمة المؤتمرات والمترجمون الشفويون والمترجمون التحريريون ومدونو المحاضر وموظفو الأمن.

وإذ ننهي رئاستنا، أدرك أنني أتكلم باسم المجلس إذ أتمنى لوفد جنوب أفريقيا حظاً سعيداً في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

وأدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.

التي دعت إلى تصدير الطائفية في مختلف أنحاء العالم العربي والإسلامي.

الرئيس (تكلم بالروسية): بصفتي رئيس مجلس الأمن، أود أن أؤكد على أن كل من يرغب في أخذ الكلمة، فإن الفرصة أمامه للقيام بذلك.

لقد استمعنا بعناية شديدة إلى جميع أولئك الذين طلبوا الكلمة لتناول البند الرئيسي من جدول الأعمال، وهو سورية، فضلا عن المسائل الإقليمية الأوسع نطاقا. وأرى أن البيانات التي أدلى بها الجميع اليوم وتبادل الآراء الذي تلا ذلك كانت بلا شك مفيدة وستستمر في المستقبل.

سأتكلم الآن بإيجاز بصفتي الوطنية.

أود أن أقول إن البيانات والرد عليها التي شهدناها في الدقائق القليلة الماضية من جلستنا بيّنت كيف أن جميع مسائل السلام والأمن في الشرق الأوسط مترابطة. في بياني بصفتي الوطنية، شددت على الأهمية البالغة إقليميا لإجراءاتنا السريعة فيما يتعلق بتحقيق تسوية دائمة وموثوقة في سورية، وبين تبادلنا للآراء مرة أخرى أنه إذا اغتنمنا هذه الفرصة للتحرك بسرعة نحو إيجاد تسوية سليمة وموثوق بها في سورية لصالح جميع السوريين، فأرى أنها ستسهم إسهاما حاسما في هيكल السلام والأمن الذي نحاول جميعا بناءه في الشرق الأوسط وفي الخليج الفارسي.

والبيانات والرد عليها التي شهدناها للتو تؤكد من جديد تلك الحقيقة. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أعرب عن يقيني من أن الأفكار والمقترحات التي استمع إليها المجلس من الاتحاد الروسي فيما يتعلق بإنشاء ترتيبات أمنية موثوقة في الخليج الفارسي هي أساس ضروري ومفيد لمناقشة الكيفية التي يمكننا